الفصل الثاني

الشواهد الأساسية

أولاً : تفصيل القول في الشواهد الرئيسة :

١ – شواهد التمهيد. نماذج من شواهد التمهيد.

٢ – شواهد التقعيد. نماذج من شواهد التقعيد.

٣ – شواهد التأييد. نماذج من شواهد التأييد.

خاتمة نماذج الشواهد الرئيسة.

خصائص الشواهد الرئيسة.

ثانيًا : تفصيل القول في الشواهد التكميلية :

١ – شواهد التدعيم. نماذج من شواهد التدعيم.

٢ – شواهد التعزيز. نماذج من شواهد التعزيز.

خصائص الشواهد التكميلية.

obeikandl.com

وهي كما سبقت الإشارة نوعان: رئيسة وتكميلية، وتشمل الرئيسة شواهد التمهيد، والتقعيد، والتأييد، وتشمل التكميلية شواهد التعزيز والتدعيم ، والتكميلية هي عادة ما ترافق كل فكرة، يرغب الشيخ في تجليتها وتوضيحها، بعد أن يضع لها الأساس من طريق مجموعة الشواهد الرئيسة، فيتظافر النوعان لتحقيق أهداف الكتاب.

أولاً : تفصيل القول في الشواهد الرئيسة

١ – شواهد التمهيد :

وهي الشواهد التي عادة ما يجعلها الشيخ مداخل لموضوعاته، وتوطئة لها، وإن كان الغالب على هذه المداخل أن تكون من الأمثلة المصنوعة على عادة النحاة. وهي أول درجة من درجات النظم المعتد بها، ولكن في بعض الأحيان قد يرتقي شاهد التمهيد إلى أن يصبح شاهدا قرآنيا. ونظرة المتلقي لهذا الصنف من الشواهد قد تحله في سياقات مختلفة من الاستحضار، فمثلا شواهد الحديث عن مكانة الشعر، يمكننا إحلالها في خانة «شواهد التمهيد» إذا اعتبرناها مقدمة ومدخلا للكتاب، كما يمكن إحلالها في خانة «شواهد التقعيد»، إذا اعتبرناها شواهد تأصيلية لمسألة خلافية كبيرة، لها أثرها على الدين واللغة.

نماذج من شواهد التمهيد وهي ثلاثة أنواع بحسب تواترها في الكتاب :

– **النوع الأول** شاهد التمهيد مثال مصنوع:

هذا هو الأسلوب الشائع في الدلائل، أن يمهد الشيخ للمسألة بالمثال المصنوع، وهو النظم المعتاد، الذي تكمن مزيته في اطراده على الصحة والسلامة، دون الترقي في المزايا والخصائص.[1] وما من داع لجلب النماذج لهذا الصنف؛ فجميع جمل النحاة من هذا النوع.

(١) الأمثلة المصنوعة في مدخل الكتاب ص ٤ – ٨

- **النوع الثاني** : شاهد التمهيد من الشعر:

وهومن النادر في الدلائل أن يتم توظيف الشاهد الشعري في مرحلة التمهيد، ولكن الشيخ كان يفعل ذلك لأحد سببين:

– السبب الأول مدى الشهرة التي يتمتع بها الشاهد، وهو ما يسهل جذب انتباه المتلقي للمسألة التي يرغب في توضيحها.

– السبب الآخر / تحقيق المدخل الرصين للمبحث، الأمر الذي يكسبه القوة ويدفع عنه الشك. وهذا السبب من الأهمية بمكان لعالم يؤسس لعلم جديد استدركه على من سبقه.

النموذج الأول قول الشاعر:

بلونا ضرائب من قد نرى ... فما إن رأينا لفتح ضريبا
هو المرء أبدت له الحادثا ... ت عزما وشيكا ورأيا صليبا
تنقل في خلقي سؤدد ... سماحا مرجى وبأسا مهيبا
فكالسيف إن جئته صارخا ... وكالبحر إن جئته مستثيبا[1]

وظفه الشيخ في الاستدلال على نسبة المزية لمعاني النحو:

والشاهد معروف مشهور، **قال** الشيخ في تقديمه له: «فاعمد إلى ما تواصفوه بالحسن، وتشاهدوا له بالفضل، ثم جعلوه كذلك من أجل النظم خصوصا دون غيره، مما يستحسن له الشعر أو غير الشعر، من معنى لطيف أو حكمة أو أدب أو استعارة أو تجنيس أو غير ذلك، مما لا يدخل في النظم، وتأمله فإذا رأيتك قد ارتحت واهتززت واستحسنت فانظر إلى حركات الأريحية مم كانت؟ وعند ماذا ظهرت؟ فإنك ترى عيانا أن الذي قلت لك كما قلت»[2].

(١) دلائل الإعجاز ص ٨٥ – ٨٦.
(٢) المصدر نفسه ص ٨٤ – ٨٥.

ثم بين الشيخ الكيفية التي تظهر بها المزية من معاني النحو **فقال**: «فإذا رأيتها قد راقتك، وكثرت عندك، ووجدت لها اهتزازا في نفسك، فعد فانظر في السبب واستقص النظر، فإنك تعلم ضرورة أن ليس إلا أنه قدم وأخر، وعرف ونكر وحذف وأضمر، وأعاد وكرر، وتوخى على الجملة وجها من الوجوه التي يقتضيها «علم النحو»، فأصاب في ذلك كله، ثم لطف موضع صوابه، وأتى مأتى يوجب الفضيلة». (١)

فهذا هو المقصود بـ «معاني النحو» وقد تتبعها الشيخ في هذا الشاهد، فوضحها وبينها موضعا موضعا(٢).

النموذج الثاني ويتكون من شاهدين، وظفهما الشيخ في التمهيد لمبحث الحذف:

الشاهد الأول: وقد ذكره صاحب الكتاب، وهو قول الشاعر:

اعتادَ قَـلْبكَ من ليلى عَـوَائِـدُهُ وهـاجَ أهـواءَك المكنونـةَ الطلـلُ

ربـعٌ قـواءٌ أذاعَ المـعصراتُ بـه وكـلّ حيرانَ سَـارٍ مـاؤهُ خضـلُ (٣)

قال الشيخ: أراد «ذاك ربع قواء أو هو ربع» (٤)

الشاهد الآخر: هو أيضا من شواهد الكتاب، وهو مثل الشاهد السابق:

هل تعرفُ اليومَ رسمَ الدارِ والطَّللا كما عرفتَ بِجَفْنِ الصَّيْقلِ الخِلَلا

دارٌ لـمروة إذ أهـلـي وأهـلـهـم بالكـانسية نـرعـى اللهو والغزلا (٥)

قال الشيخ: «كأنه قال تلك دار». (٦)

وهذا النموذج قد جعله الشيخ مدخلا لمبحث الحذف، فحقق له بداية قوية، **قال**

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٨٥.

(٢) تفصيل هذه المعاني في المصدر نفسه ص ٨٥ وما بعدها.

(٣) خضل : شيء خضل أي رطب. والخِضل : النبات الناعم ، واخضلَّ الشيء اخضلالا واخضوضل : أي ابتل. انظر مختار الصحاح باب الخاء ص ١٧٩.

(٤) دلائل الإعجاز ص ١٤٦.

(٥) الكانسية : اسم موضع.

(٦) دلائل الإعجاز ص ١٤٦

الشيخ: «وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر، وتدفعها حتى تنظر، وأنا أكتب لك بديئا أمثلة مما عرض فيه الحذف، ثم أنبهك على صحة ما أشرت إليه، وأقيم الحجة من ذلك عليه»[١].

وفي قول الشيخ: «وأنا أكتب لك بديئا أمثلة مما عرض فيه الحذف» تمهيد لما سيقوله عن هذا الموضوع. ثم أشار إلى ما سيذكره هو على سبيل التقعيد والتأييد بقوله: «ثم أنبهك على صحة ما أشرت إليه، وأقيم الحجة من ذلك عليه»[٢]

النموذج الثالث قول الشاعر: وهو كذلك من شواهد سيبويه:

ديارَ ميةَ إذ ميٌّ تُسَاعِفُنا ولا يُرى مثلُها عُجْمٌ ولا عَرَبُ[٣]

قال الشيخ: «وكما يضمرون في المبتدأ فيرفعون، فقد يضمرون الفعل فينصبون، كبيت الكتاب أيضا:..... أنشده بنصب «ديار»، على إضمار فعل، كأنه قال أذكر ديار مية. »[٤]

وفي هذه النماذج مثل الشيخ لنوعين من الحذف، وهما: حذف المبتدإ، وحذف الفعل. وقد وُفق الشيخ لأن يكون التمهيد من شواهد الكتاب لعلمه بالمكانة والثقة اللتين يحظى بهما الكتاب وصاحبه، فاستند في التمهيد لهذا المبحث الهام على هذه القاعدة المتينة.

- **النوع الثالث** شاهد التمهيد من القرآن:

ليس من عادة الشيخ توظيف الشواهد القرآنية في مرحلة التمهيد، ولكنه في مواضع محدودة من الكتاب لجأ إلى هذا الأمر.

النموذج الأول قوله تعالى: ﴿**وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ**﴾ [هود: ٤٤].

جعله الشيخ تمهيدا لكلامه في الفصاحة، وعلى طريقته في عمله بكلتا يديه، حيث

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٤٦ .
(٢) المصدر نفسه ص ١٤٦ .
(٣) البيت لذي الرمة ، وقد سبقت ترجمته. يقال أسعفته بحاجته : قضيتها له. أساس البلاغة ٢٩٧.
(٤) دلائل الإعجاز ص ١٤٧.

ينزع الفكرة الخاطئة، ويزرع الفكرة الصائبة[١]، وظف الشيخ شاهد اللفظيين هذا، لينسف به نسبتهم الفصاحة إلى اللفظ، ويمهد به لفكرته في نسبتها لمعاني النحو، **فقال** متعجبا بعد تلك المناقشة الطويلة للشاهد:

«أفترى لشيء من هذه الخصائص، التي تملؤك بالإعجاز روعة، وتحضرك عند تصورها هيبة، تحيط بالنفس من أقطارها، تعلقا باللفظ من حيث هو صوت مسموع وحروف تتوالى في النطق، أم كل ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب.؟»[٢]

ثم أطلق هذه النتيجة بعد أن ناقش كلمات الآية كلمة كلمة: «فقد اتضح إذا اتضاحا لا يدع للشك مجالا أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، أو ما أشبه ذلك، مما لا تعلق له بصريح اللفظ »[٣]

---

(١) وهذا ما اشار إليه صاحب المدونة ج٢ ص ٣٠٨ بقوله : «فإذا انطلق الرجل من نماذج الفصاحة عند القدامى ، ومن الأمثلة المعطلة للفصاحة عندهم ، فهو لا يقرها من حيث قيمتها الذاتية ، وإنما ينزلها في نصه لإنجاز الردود المطلوبة فيه ، ولشرح وجهة نظره في القضية ؛ ولذلك تبنى المناقشات في نصه على واجهتين اثنتين : واجهة النقض ، وواجهة الإبرام ، فإضافات الجرجاني مادة وفكرا تتنزل في الحد بين الهدم والبناء ، وهذه إحدى الميزات الأصولية في كتاب «الدلائل» ، خاصة وفي هذا الإطار إذا رأيته يستند إلى اختيارات غيره ، فليس بقصد تبنيها كلها ، ولا لتبني تعليقاتها ، وإنما يبني منها دوائر انطلاق في حيزات البسط ، حتى يتخذ منها فتيلا لإلهاب النقاشات ، ودفع المسائل». وكذلك قوله : «فجهاز الاستشهاد هو نفسه الذي يستعين به = =الجرجاني للقيام بإجرائين متضادين متقابلين ، فبفضل هذا الجهاز نفسه تراه يقصي نهجا ، ويثبت آخر» أنظر مدونة الشواهد ج ٢ ص ٤١٢.

وحقيقة الأمر أن الشيخ لا يقصد إلى إلهاب النقاشات بقدر ما يقصد إلى تخليص البيان من المغالطات التي لحقت به نتيجة لاعتقادات المعتزلة في الكلام ، ثم اعتمادهم على توظيف شواهد الجاحظ ، التي لم يوظفها الجاحظ في السياقات التي وظفوها فيها ، ولهذا السبب كان الشيخ يعود إلى الجاحظ مباشرة ، وقد تبين في مرحلة سابقة من البحث كيف أن شواهد الجاحظ قد وظفت في مسألة الفصاحة عند ابن سنان ، وفي مسألة الإعجاز عند الرماني ، في الوقت الذي لم يوظفها الجاحظ لا في الفصاحة ولا في الإعجاز ، وهذا ما أراد الشيخ أن ينبه له وهو ينقض ربط التلاؤم بالفصاحة أو بالإعجاز. ونقض الشيخ لاعتقادات المعتزلة أكده الشيخ محمود شاكر يرحمه الله **بقوله** موضحا إحدى عبارات الشيخ : «هذا ، واعلم أن أكثر ردود عبد القاهر في كتاب «دلائل الإعجاز» هي ردود على مقالة المعتزلة ، وعلى عبد الجبار خاصة ، فاعرفه» دلائل الإعجاز ص ٦٣.

(٢) دلائل الإعجاز ص ٤٦.

(٣) المصدر نفسه ص ٤٦.

النموذج الثاني قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر ٢٨].

وظفه الشيخ ليمهد به للحديث عن: الموضع الذي تكون فيه «إنما» في معنى «ما وإلا»، وأن ذلك يحدث في تحديد موضع الاختصاص، وأنه دائما في الذي يُذكر آخرا، فوظف الشيخ هذا الشاهد ربما لأنه أوضح، أو أن للعلماء فيه كلاما، فهو بذلك يسهل الدخول للمسألة، **قال** الشيخ: «وهاهنا كلام ينبغي أن تعلمه، إلا أني أكتب لك من قبله مسألة، لأن فيها عونا عليه. قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر ٢٨]، في تقديم اسم الله ﷻ معنى خلاف ما يكون لو أخر.»[(١)]

فما هو هذا الكلام الذي يريد الشيخ من المتلقي أن يعلمه؟

الشيخ يريد من المتلقي أن يعلم أن الكلام بـ «إنما» قد يكون بمعنى «ما وإلا» في تحديد موضع الاختصاص، والمقصود به موضع القصر، ففي هذا الشاهد قدم اسم الله تعالى لأن الغرض أن يُبين الخاشون من هم، وتقصر الخشية عليهم دون غيرهم، ويؤكد أنهم العلماء خاصة دون سواهم، ولو حدث العكس وقدم العلماء وأخر اسم الله تعالى، فقيل «إنما يخشى العلماءُ اللهَ» لتحول الغرض إلى بيان المخشي من هو، إنه الله وحده دون سواه. **قال** الشيخ موضحا هذا المعنى في الآية بعد أن شرحه بالأمثلة المصنوعة: «وإذ قد عرفت ذلك فاعتبر به الآية، وإذا اعتبرتها به علمت أن تقديم اسم الله تعالى إنما كان لأجل أن الغرض أن يبين الخاشون من هم، ويخبر بأنهم العلماء خاصة دون غيرهم. ولو أُخر ذكر اسم الله وقدم «العلماء» فقيل: «إنما يخشى العلماءُ اللهَ»، لصار المعنى على ضد ما هو عليه الآن، ولصار الغرض بيان المخشي من هو، والإخبار بأنه الله تعالى دون غيره، ولم يجب حينئذ أن تكون الخشية من الله تعالى مقصورة على العلماء، وأن يكونوا مخصوصين بها كما هو الغرض في الآية»[(٢)]

والشيخ على عادته في زيادة **التوضيح والبيان**، زاد المعنى توضيحا آخر بعقد مقارنة أخرى، وبشاهد آخر **فقال**: «وهذا المعنى وإن كان قد جاء في التنزيل في غير هذه الآية، كقوله تعالى: ﴿وَلاَ يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلاَّ اللهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩]، فليس هو الغرض في الآية، ولا

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٣٨.
(٢) المصدر نفسه ص ٣٣٨ – ٣٣٩.

اللفظ بمحتمل له البتة. ومن أجاز حملها عليه، كان قد أبطل فائدة التقديم، وسوى بين قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، وبين أن يقال: «إنما يخشى العلماء الله»، وإذا سوى بينهما، لزمه أن يسوي بين قولنا: «ما ضرب زيدًا إلا عمرو» وبين: «ما ضرب عمرو إلا زيدا»، وذلك ما لا شبهة في امتناعه»[١]

وبعد هذا التوضيح يقوم هذا العالم الجليل **بالتعليل**، ويبين السبب في وجوب الاختلاف في المعنى بين التقديم والتأخير، حتى لا يترك المتلقي في حيرة من أمره، **فقال**: ثم اعلم أن السبب في أن لم يكن تقديم المفعول في هذا كتأخيره، ولم يكن «ما ضرب زيدا إلا عمرو» و «ما ضرب عمرو إلا زيدا» سواء في المعنى أن الاختصاص يقع في واحد من الفاعل والمفعول، ولا يقع فيهما جميعا. ثم إنه يقع في الذي يكون بعد «إلا» منهما دون الذي قبلها، لاستحالة أن يحدث معنى الحرف في الكلمة من قبل أن يجيء الحرف. وإذا كان الأمر كذلك، وجب أن يفترق الحال ..... لأنا إن زعمنا أن الحال لا يفترق جعلنا المتقدم كالمتأخر في جواز حدوثه فيه. وذلك يقتضي المحال الذي هو أن يحدث معنى «إلا» في الاسم من قبل أن تجيء بها، فاعرفه.[٢]

وهنا يعرض السؤال: ما الغرض من هذا التمهيد الطويل؟

الغرض منه أن يبين غرض الفرزدق من تأخير لفظ المثل في قوله:

أَنَا الذَّائِذُ الحَامي الذِّمَارَ، وإنَّما ... يُدافِعُ عنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

وأن غرضه إنما أن يقصر القيام بدور الحماية والدفاع عن الأعراض على نفسه أو على من هو مثله[٣]، **قال** الشيخ:

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٣٩.

(٢) المصدر نفسه ٣٣٩ – ٣٤٠.

(٣) هذا الشاهد صدر به هذه المسألة، وهي: ضرورة تحديد مواضع الاتفاق والاختلاف بين كل من «إنما» و «ما وإلا»، والشاهد ورد على صفحة ٣٢٨، ثم بحث الشيخ المسألة، واستطرد، ووضح، وعلل، حتى بلغ الصفحة ٣٤٠، عندما رجع إلى قول الفرزدق ليوضح معناه، وبدأ في توضيح أهمية تأخير لفظ «المثل» في هذا الشاهد الشعري، وهذا يؤكد ضرورة الصبر مع الشيخ، وتتبعه خطوة بخطوة، وهو يتنقل بك من شاهد إلى شاهد، ومن توضيح إلى توضيح، ومن تعليل إلى تعليل، لأنه في نهاية الطريق يعود بك إلى بدايته.

وإذا استبنت هذه الجملة، عرفت منها أن الذي صنعه الفرزدق في قوله:

وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

شيء لو لم يصنعه لم يصح له المعنى. ذاك لأن غرضه أن يخص المدافِعَ لا المدَافَع عنه. ولو قال: «**إنما أدافع عن أحسابهم**»، لصار المعنى أنه يخص المدَافَع عنه، وأنه يزعم أن المدافعة منه تكون عن أحسابهم، لا عن أحساب غيرهم، كما يكون إذا قال: «**وما أدافع إلا عن أحسابهم**»، وليس ذلك معناه، إنما معناه أن يزعم أن المدافِع هو لا غيره، فاعرف ذلك، فإن الغلط كما أظن يدخل على كثير ممن تسمعهم يقولون: «إنه فصل الضمير للحمل على المعنى»، فيرى أنه لو لم يفصله،لكان يكون معناه مثله الآن.(١)

ولم يتوقف الشيخ عند هذا، ولكنه تنبه إلى مسألة التعلل بالضرورة الشعرية، فعرج عليها **بقوله**: «هذا ولا يجوز أن ينسب فيه إلى الضرورة، فيجعل مثلا نظير قول الآخر:

كأنا يوم قرَّى إنما نقتل إيانا

لأنه ليس به ضرورة إلى ذلك، من حيث أن «أدافع» و «يدافع» واحد في الوزن، فاعرف هذا أيضا».(٢)

النموذج الثالث قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۞ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ١ – ٢].

لقد مهد الشيخ في هذا المبحث، وهو مبحث الفصل والوصل بالأمثلة المصنوعة، فذكر منها: «جاءني زيد الظريف» و «جاءني القوم كلهم»، حيث لم يكن «الظريف» غير زيد، ولم يكن «كلهم» غير القوم. ولكن هذا الفصل بين «زيد» و «الظريف»، وبين «القوم» و «كلهم» وارد في المفردات، والشيخ يمهد للحديث عن الفصل والوصل في الجمل، فوجد بغيته في آيات

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٤٠ – ٣٤٢.
(٢) المصدر نفسه ص ٢٤٢.

الكتاب العزيز، وبالأخص تلك السورة المباركة، سورة البقرة. فجعل هذا الشاهد المبارك، وهو الآيتان: الأولى والثانية من سورة البقرة مدخلا وتمهيدا لشواهد أخرى قرآنية قد تكون أدق في فهمها على المتلقي من هذا الشاهد الذي عادة هو أول ما يقرأ بعد سورة الفاتحة، بل ربما يحفظه كثير من الناس لوجوده في بداية المصحف الشريف.

والشيخ يتحدث عن الفصل بين قوله: «ذلك الكتاب» وبين قوله: «لا ريب فيه»، ولماذا لم يقل سبحانه: «ذلك الكتاب ولا ريب فيه»، فوضح الشيخ هذا الفصل **بقوله**: «قوله: «لا ريب فيه» بيان وتوكيد وتحقيق لقوله: «ذلك الكتاب» وزيادة تثبيت له، وبمنزلة أن تقول: هو ذلك الكتاب، هو ذلك الكتاب، فتعيده مرة ثانية لتثبته، وليس يثبت الخبر غير الخبر، ولا شيء يتميز به عنه، فيحتاج إلى ضام يضمه إليه، وعاطف يعطفه عليه»[1]

٢ – شواهد التقعيد:

وهي الشواهد التي على عاتقها تقع مسؤولية السفارة بين كل ما يحمله عقل الشيخ وقلبه، وبين المتلقي، ذلك المتلقي الذي لم يهمله الشيخ لحظة، بل ترفق به، وأنصت لاعتراضاته، وشجعه على أن يكون متلقيا واعيا، مستقلا بفكره، مستخدما عقله، نائيا بنفسه عن صفتي التقليد والاتباع دون دليل، وهذا الدليل هو «شواهد التقعيد».

نماذج من شواهد التقعيد وهي نوعان: قرآنية وشعرية.

– **النوع الأول** وضع القاعدة بالشاهد القرآني:

النموذج الأول: قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ ۞ خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عظِيمٌ** ﴾ [البقرة ٦ – ٧].

هذا الشاهد تابع لشاهد التمهيد السابق، فقد انتقل الشيخ إليه بعد ذلك التمهيد، وبين ووضح الفصل بين الجمل فيه، ولماذا، **فقال**: قوله تعالى: «لا يؤمنون» تأكيد لقوله:

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٢٧

«سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم»، وقوله: «ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم»، تأكيد ثان أبلغ من الأول، لأن من كان حاله إذا أنذر مثل حاله إذا لم ينذر كان في غاية الجهل، وكان مطبوعا على قلبه لا محالة. »[1]

فهذه الجمل الثلاث وهي:

١ – «إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم».

٢– «لا يؤمنون».

٣– «ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم». كل واحدة منها تؤكد معنى الأخرى.

النموذج الثاني: قوله تعالى: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾ [مريم: ٤].

وضع الشيخ بهذا الشاهد قاعدة هامة جدا في النظم، وهذه القاعدة هي اكتشاف المستوى الأخير والأرقى في درجات النظم، وهو النظم الذي جاءته المزية من جهتين: ١ – جهة «اللفظ»، ويقصد به – كما تم توضيحه سابقا – النظم الذي جاته المزية من جهة المجاز. ٢ – جهة النظم، ويقصد به النظم الذي جاءته المزية من طريق التصرف في معاني النحو، وهذا الشاهد يمثل النظم الذي جمع المزيتين: المجاز الوارد في الاستعارة، ومعاني النحو الواردة في طريقة الصياغة من طريق العدول عن الصيغة المعروفة وهي: اشتعل الشيب في الرأس، أو اشتعل شيب الرأس، إلى هذه الصيغة التي نسب فيها الاشتعال مباشرة للرأس، ونصب فيها الشيب على التمييز، الأمر الذي يحقق معنى شمول الشيب جميع الرأس، ولا يتحقق هذا المعنى إلا بهذا النظم.

قال الشيخ:

> ومن دقيق ذلك وخفيه أنك ترى الناس إذا ذكروا قوله تعالى: «واشتعل الرأس شيبا»، لم يزيدوا فيه على ذكر الاستعارة، ولم ينسبوا الشرف إلا إليها، ولم يروا للمزية موجبا سواها، هكذا ترى الأمر في

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٢٨

ظاهر كلامهم، وليس الأمر على ذلك، ولا هذا الشرف العظيم، ولا هذه المزية الجليلة، وهذه الروعة التي تدخل على النفوس عند هذا الكلام لمجرد الاستعارة، ولكن لأن سلك بالكلام طريق ما يسند الفعل فيه إلى الشيء وهو لما هو من سببه، فيرفع به ما يسند إليه، ويؤتى بالذي الفعل له في المعنى منصوبا بعده، مبينا أن ذلك الإسناد وتلك النسبة إلى ذلك الأول إنما كان من أجل هذا الثاني، ولما بينه وبينه من الاتصال والملابسة[١].

وهذا الشاهد حقيقة هو أول الشواهد القرآنية في كتاب دلائل الإعجاز، ولشهرته وظفه الشيخ في هذا الاكتشاف الهام ليتم التنبه للكشف نفسه، دون كشف الشاهد لأن الشاهد مشهور متداول، قال الشيخ: «وجملة الأمر أن هاهنا كلاما حسنه للفظ دون النظم، وآخر حسنه للنظم دون اللفظ، وثالثا قد أتاه الحسن من الجهتين، ووجبت له المزية بكلا الأمرين. والإشكال في هذا الثالث، وهو الذي لا تزال ترى الغلط قد عارضك فيه، وتراك قد حفت فيه على النظم، فتركته وطمحت ببصرك إلى اللفظ، وقدرت في حسن كان به وباللفظ، أنه للفظ خاصة.»[٢]

وفي هذا الموضع وضع هذا الشاهد مستدلا به على هذه المرتبة الثالثة، لأن الرماني ومن بعده قد كفوه مؤونة الاستعارة، وتحديدها والحديث عنها، فوجد الأرض ممهدة ليضيف إليها النظم المتأتي من معاني النحو. ولذلك صدر الكلام عنه بقوله: «ومن دقيق ذلك وخفيه».

النموذج الثالث: قوله تعالى: ﴿**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ**﴾ [الزمر: ٩].

ورد هذا الشاهد في سياق مبحث حذف المفعول، في فقرة وضح فيها الشيخ أغراض الناس في ذكر الأفعال المتعدية، ووضح أن أغراضهم تلك تتباين، ولكنهم في بعض

(١) دلائل الإعجاز ص ١٠٠

(٢) المصدر نفسه ص ٩٩ – ١٠٠.

المواضع يذكرون الفعل المتعدي وليس من غرضهم أن يعدوه إلى مفعول بعينه، ولكن غرضهم فقط إثبات معناه الذي اشتق منه للفاعلين، فيكون وكأنه ليس له مفعول أصلا، وفي هذه الحالة يستوي هو والفعل اللازم الذي لا يتعدى إلى مفعول، فلا يعود للفعل المتعدي مفعول لا في اللفظ، ولا في التقدير . **قال** الشيخ مبينا هذا المعنى: «أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين، من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين. فإذا كان الأمر كذلك، كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلا، في أنك لا ترى له مفعولا، لا لفظا ولا تقديرا. »[(١)].

وجريا على عادة الشيخ المتواترة في الكتاب، فقد مهد للفكرة بالأمثلة المصنوعة، ثم انتقل إلى وضع القاعدة بالشاهد القرآني، فقال في التمهيد: «ومثال ذلك قول الناس: «فلان يحل ويعقد، ويأمر وينهى، ويضر وينفع»، وكقولهم: «هو يعطي ويجزل، ويقري ويضيف»، المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق، وعلى الجملة، من غير أن يتعرض لحديث المفعول، حتى كأنك قلت: «صار إليه الحل والعقد، وصار بحيث يكون منه حل وعقد، وأمر ونهي، وضر ونفع»، وعلى هذا القياس». [(٢)]

وبعد هذا التمهيد الواضح والوافي، وضع القاعدة بالشاهد القرآني المذكور، فقال: «وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿ **قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ**﴾، المعنى: هل يستوي من له علم ومن لا علم له؟ من غير أن يقصد النص على معلوم». [(٣)]

ولم يكن شاهد التقعيد وحده هو الشاهد القرآني، ولكنه جعل من هذا النوع: شاهد التأييد، وشاهد التعزيز، وشاهدا آخر لتقوية هذه الشواهد جميعا **فقال**: «وكذلك قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ**﴾ [غافر: ٦٨]، وقوله تعالى: ﴿**وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ۞ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا**﴾ [القمر: ١٣، ١٤]، وقوله: ﴿**وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى**﴾ [القمر: ٤٨]، المعنى

(١) دلائل الإعجاز ص ١٥٤.
(٢) المصدر نفسه ص ١٥٤.
(٣) المصدر نفسه ص ١٥٤.

هو الذي منه الإحياء والإماتة، والإغناء والإقناء. وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن تثبت المعنى في نفسه فعلا للشيء، وأن تخبر بأن من شأنه أن يكون منه، أو لا يكون إلا منه، فإن الفعل لا يعدى هناك» (١)

ولأن **التعليل** هو من خصائص الشواهد في كتاب دلائل الإعجاز، فقد رأى الشيخ أن هذه المسألة بحاجة إلى تعليل، وبحاجة إلى توضيح الهدف من عدم التعدية، فقال: «لأن تعديته تنقص الغرض وتغير المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: «هو يعطي الدنانير»، كان المعنى على أنك قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل في عطائه، أو أنه يعطيها خصوصا دون غيرها، وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله الإعطاء، لا الإعطاء في نفسه، ولم يكن كلامك مع من نفي أن يكون كان منه إعطاء بوجه من الوجوه، بل مع من أثبت له إعطاء، إلا أنه لم يثبت إعطاء الدنانير. فاعرف ذلك، فإنه أصل كبير، عظيم النفع. » (٢).

– **النوع الثاني**: وضع قاعدة الفكرة بالشاهد الشعري:

النموذج الأول: قول الشاعر (٣):

هُمُ يفرشون اللبْدَ كلَّ طِمِرَّةٍ وأجْرَدَ سَبَّاحٍ يبذُّ المُغَالِبَا (١)

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٥٤ – ١٥٥.

(٢) المصدر نفسه ص ١٥٥.

(٣) **المعذل البكري**: هو أحد بني قيس بن ثعلبة ، شاعر إسلامي كان موجودا في عهد بني أمية ، مدح النهاس بن ربيعة العتكي لأنه كفل به ، وكان المعذل أُخِذَ بجرم فأطلقه النهاس ، فقال المعذل :

جزى الله فتيان العتيك وإن نأت بي الدار عنهم خير ما كان جازيا
هم خلطوني بالنفوس وأكرموا الـ صحابة لما حم ما كنت لاقيا
هم يفرشون اللبد كل طمرة وأجرد سباح يبذ المغاليا
طعامهم فوضى فضا في رحالهم ولا يحسنون الشر إلا تناديا
كأن دنانيرا على قسماتهم إذا الموت للأبطال كان تحاسيا

وقدم على المهلب بخراسان فقال المهلب لمن حضره : يامعشر الأزد هذا الذي يقول ، وأنشد هذه الأبيات فجمعوا له خمسين وصيفا ، وأعطاه المهلب مثلها. انظر : http://islamport.com ، معجم الشعراء ص ٣٠٤ ، شرح الحماسة للتبريزي ٤/ ١٣٦.

قَدِم هذا الشاهد من مبحث «التقديم والتأخير»، وهو مبحث مركزي في كتاب «دلائل الإعجاز»، لأن المعنى ينبني على مركز الكلمة وموضعها من الجملة، فليس المقدم كالمؤخر، فإذا قدَّم المبدع لفظا كان حقه التأخير، أوأخر ما كان حقه التقديم، فإن ذلك لا يتم إلا لغرض وهدف، يراد تحقيقه ليصح المعنى. وقد سبق للشيخ أن وضح الغرض من التقديم في كل من: الاستفهام والنفي، وهذا الشاهد يضع قاعد الفكرة للتقديم في الخبر المثبت، وهو أن تجيء بالفاعل فتجعله مبتدأ، ثم تجعل الفعل خبرا له كما في هذا الشاهد؛ فإن غرضك أن تنبه إلى الفاعل وليس إلى الفعل، وذلك للتأكيد على أن هذا الفاعل هو الذي يفعل هذا الفعل فتزيل عن السامع أي وهم أو شك في خلاف ذلك، فالغرض إذن هو إزالة الوهم والشك، وليس ادعاء الانفراد بهذا الفعل، أو التعريض بإنسان آخر بأنه لا يفعل، وقد جعله الشيخ نوعين على النحو التالي:

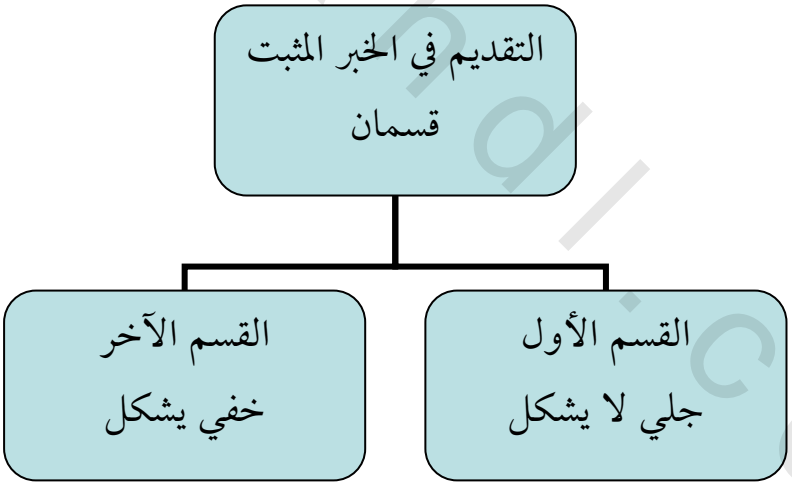

(١) اللبد : الصوف أو الشعر المتلبد ، وقد جرت العادة بوضع قطعة منه على ظهر الفرس تحت السرج للينه. والطمرة أنثى الطمر وهو الفرس الجواد أم المتجمع المتداخل الخلق كأنه متهيء للوثب دائما . الأجرد : الفرس القصير الشعر. والسباح : الذي يشبه عدوه السباحة. ويبذ : يغلب. المحقق.

قال الشيخ: «واعلم أن الذي بان لك في «الاستفهام» و«النفي» من المعنى في التقديم، قائم مثله في «الخبر المثبت»، فإذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدث عنه بفعل فقدمت ذكره، ثم بنيت الفعل عليه فقلت: «زيد قد فعل»، و «أنا فعلت»، و «أنت فعلت»: اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل، إلا أن المعنى في هذا القصد ينقسم قسمين»[١]

الحديث عن القسم الأول:

جعل الشيخ هذا القسم من الواضح الجلي الذي لا يصعب فهمه، ودلل عليه بالأمثلة المصنوعة، ثم ختم ذلك بالمثل، ولكنه لم يشأ أن يطيل عنده المقام، أو يأتي له بالشواهد من أي نوع ، لأنه يرى أنه واضح جلي لا يستحق الإطالة، **قال** الشيخ عن أول القسمين: «أحدهما جلي لا يشكل: وهو أن يكون الفعل فعلا قد أردت أن تنص فيه على واحد فتجعله له، وتزعم أنه فاعله دون واحد آخر، أو دون كل أحد. ومثال ذلك أن تقول: «أنا كتبت في معنى فلان، وأنا شفعت في بابه»، تريد أن تدعي الانفراد بذلك والاستبداد به، وتزيل الاشتباه فيه، وترد على من زعم أن ذلك كان من غيرك، أو أن غيرك قد كتب فيه كما كتبت. ومن البين في ذلك قولهم في المثل: «أَتُعَلِّمُنِي بِضِبٍّ أَنَا حَرَشْتُه»»[٢].

الحديث عن القسم الآخر:

وهو بيت القصيد في الموضوع، وهو الذي ليس القصد فيه إلى النص على فاعل بعينه كالنوع الأول، ولكن القصد هو دفع الشك والوهم في ثبوت الصفة، والقيام بالفعل، وأنه قد فعل، ولا مراء في ذلك، **قال** الشيخ موضحا هذا النوع الآخر: «والقسم الثاني: أن لا يكون القصد إلى الفاعل على هذا المعنى، ولكن على أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل، وتمنعه من الشك، فأنت لذلك تبدأ بذكره، وتوقعه أولا، ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه، لكي تباعده بذلك من الشبهة، وتمنعه من الإنكار، أو من أن يظن بك

(١) دلائل الإعجاز ص ١٢٨.
(٢) المصدر نفسه ص ١٢٨.

الغلط أو التزيد» [١]

وعلى طريقة الشيخ في الاستشهاد، فإن البداية عادة بالتمهيد، والتمهيد هنا كما هو الشائع في الكتاب قد جعله الشيخ من الأمثلة المصنوعة، قال الشيخ في التمهيد: «ومثاله قولك: «هو يعطي الجزيل»، و «هو يحب الثناء»، لا تريد أن تزعم أنه ليس هنا من يعطي الجزيل ويحب الثناء غيره، ولا أن تعرض بإنسان وتحطه عنه، وتجعله لا يعطي كما يعطي، ولا يرغب كما يرغب، ولكنك تريد أن تحقق على السامع أن إعطاء الجزيل وحب الثناء دأبه، وأن تمكن ذلك في نفسه». [٢]

وعند هذه المرحلة تكون الفكرة قد وضحت ونضجت، وجاء الوقت لوضع القاعدة بشاهد التقعيد، وهو قول المعذل البكري المذكور، ثم شرحه الشيخ ووضح غموضه **بقوله**: «لم يرد أن يدعي لهم هذه الصفة دعوى من يفردهم بها، وينص عليهم فيها، حتى كأنه يعرض بقوم آخرين فينفي أن يكونوا أصحابها، هذا محال، وإنما أراد أن يصفهم بأنهم فرسان يمتهدون صهوات الخيل، وأنهم يقتعدون الجياد منها، وأن ذلك دأبهم، من غير أن يعرض لنفيه عن غيرهم، إلا أنه بدأ بذكرهم لينبه السامع لهم، ويعلم بديا قصده إليهم بما في نفسه من الصفة، ليمنعه بذلك من الشك ومن توهم أن يكون قد وصفهم بصفة ليست هي لهم، أو أن يكون قد أراد غيرهم فغلط إليه[٣]

ولعله من الطريف هنا الإشارة إلى شاهد التأييد، الموالي مباشرة لشاهد التقعيد، وملاحظة هذا التناسب بينهما، وكأن الشيخ كانت تفصل له هذه الشواهد على حسب فكرته، قال الشيخ: «وعلى ذلك قول الآخر:

هُمُ يَضْرِبُون الكَبْشَ يَبْرُقُ بَيْضُهُ عَلَى وجهِهِ من الدِّمَاءِ سَبَاسِبُ

لم يرد أن يدعي لهم الانفراد، ويجعل هذا الضرب لا يكون إلا منهم، ولكن أراد

(١) دلائل الإعجاز ص ١٢٨ – ١٢٩.
(٢) المصدر نفسه ص ١٢٩.
(٣) المصدر نفسه ص ١٢٩ – ١٣٠.

الذي ذكرت لك، من تنبيه السامع لقصدهم بالحديث من قبل ذكر الحديث، ليحقق الأمر ويؤكده». (١)

النموذج الثاني: قول الشاعر:

وسالت بأعناق المطي الأباطح

لكي يتحدث الشيخ عن النظم ودرجاته، فإنه لا بد أن يبدأ بما تعارفه الناس، وتشاهدوا له بالفضل، وهو الكناية والاستعارة والتمثيل على حد الاستعارة. فبدأ الشيخ بتوضيح المزية في هذه الأجناس، ولماذا فضلوها دون غيرها، وبخاصة منها الاستعارة التي احتفوا بها وأعطوها ما تستحق من الاهتمام، وقد ظهر ذلك جليا في رسالة الرماني: «النكت في إعجاز القرآن»، حيث أورد في تلك الرسالة الصغيرة الحجم ما يزيد على الأربعين استعارة من الاستعارات القرآنية.

ولذلك لم يكن غرضه الحديث عنها، وإنما جعل حديثه عنها مدخلا إلى الحديث عن تفاوت درجاتها وتباين مستوياتها، وأنه ليس من اللائق أن تجعل جميع الاستعارات في مرتبة واحدة، **قال** الشيخ موضحا هذه المسألة: «اعلم أن من شأن هذه الأجناس أن تجري فيها الفضيلة، وأن تتفاوت التفاوت الشديد، أفلا ترى أنك تجد في الاستعارة العامي المبتذل، كقولنا: «رأيت أسدا»، و «وردت بحرا»، و «لقيت بدرا»، والخاصي النادر الذي لا تجده إلا في كلام الفحول، ولا يقوى عليه إلا أفراد الرجال، كقوله: «**وسالت بأعناق المطي الأباطح**»، أراد أنها سارت سيرا حثيثا في غاية السرعة، وكانت سرعة في لين وسلاسة، حتى كأنها كانت سيولا وقعت في تلك الأباطح فجرت بها». (٢)

وتجدر الإشارة مرة أخرى إلى هذا الانسجام بين شاهد التقعيد هذا، وبين شاهد «التأييد» اللاحق لهذا الشاهد، قال الشيخ: «ومثل هذه الاستعارة في الحسن واللطف وعلو الطبقة في هذه اللفظة بعينها قول الآخر:

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٣٠.
(٢) المصدر نفسه ص ٧٤.

سالت عليه شعاب الحي حين دعا أنصاره بوجوه كالدنانير

أراد أنه مطاع في الحي، وأنهم يسرعون إلى نصرته، وأنه لا يدعوهم لحرب أو نازل خطب، إلا أتوه وكثروا عليه، وازدحموا حواليه، حتى تجدهم كالسيول تجيء من هاهنا وههنا، وتنصب من هذا المسيل وذلك، حتى يغص بها الوادي ويطفح منها». (١)

وقد يكون غرض الشيخ من وضع هذا الشاهد في هذه المكانة أن يرفع عنه الظلم الذي لحقه في مواضع متفرقة من كتب بعض السابقين، وعلى رأس هؤلاء ابن قتيبة الدينوري في كتابه الشعر والشعراء. (٢)

نموذج واحد من المجاز الحكمي

- **وظفه الشيخ في «التمهيد» و «التقعيد» معا:**

وهي حالة متفردة في موضوع «المجاز العقلي»، وسماه الشيخ «المجاز الحكمي»؛ لأن التجوز لم يكن في معنى الكلمة، كما في كلمة «الأسد» في عبارة: «رأيت أسدا» التي قصد بها إلى الرجل الشجاع، ولكن التجوز كان في حكم الكلمة وإسنادها، حيث أسندت إلى غير ما هي له في الأصل، لغرض بلاغي.

> **قال** الشيخ: «وهذا الضرب من المجاز على حدته كنز من كنوز البلاغة، ومادة الشاعر المفلق، والكاتب البليغ في الإبداع والإحسان، والاتساع في طرق البيان، وأن يجيء بالكلام مطبوعا مصنوعا، وأن يضعه بعيد المرام، قريبا من الأفهام.....[إلى أن قال بعد توضيح لبعض أنواعه الذي يشبه الحقيقة] »بل يدق ويلطف، حتى يمتنع مثله إلا على الشاعر المفلق، والكاتب البليغ، وحتى يأتيك بالبدعة لم تعرفها، والنادرة تأْنَقُ لها»(٣).

ويظهر هذا المزج بين المرحلتين في طريقة العرض ذاتها، ففي الحالات المعتادة كان

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٧٤ – ٤٥.
(٢) ينظر مزيدا من النقاش حول هذا الشاهد على صفحة ١٦٤ من هذه الدراسة.
(٣) دلائل الإعجاز ص ٢٩٥.

الشيخ يأتي بشاهد التمهيد أولا، ثم يوضحه ويمهد به ذهن القارئ لتقبل المسألة بعد تبسيطها، فإذا اطمأن إلى الانتهاء منها انتقل إلى المرحلة التي تليها وهي مرحلة وضع القاعدة على أساس ممهد، فإذا ما انتهى من هذا أيد ما توصل إليه بشواهد أخرى يبلغ بها المتلقي مرحلة الاقتناع والاطمئنان، العقلي والنفسي.

أما في موضوع المجاز الحكمي، فقد خالف الشيخ هذه الطريقة، وجاء بجميع شواهد الموضوع دفعة واحدة، ثم فسرها على التوالي دفعة واحدة أيضا، ثم بعد ذلك أخذ يعلق عليها الواحد تلو الآخر. قال الشيخ: «والمثال فيه قولهم: «نهارك صائم وليلك قائم»، و «نام ليلي وتجلَّى همي» [(١)]، وقوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، وقول الفرزدق:

سَقَتْهَا خُرُوقٌ فِي الْمَسَامِعِ لَمْ تَكُنْ عِلاطًا ولا مَخْبُوطَةً فِي الْمَلاغِمِ [(٢)]

وأهم ما يلحظ على طريقة الشيخ في مسألة الاستشهاد، هو فكه لذلك الطوق المضروب على أسلوب تنضيد الشواهد في مؤلفات سابقيه، حيث كان التقليد السائد بينهم أن يبدأ بالشواهد القرآنية، تليها الشواهد من الحديث الشريف، ثم الشعر والنثر، غير أن الشيخ خالف هذا المسلك لما أراد أن يثبت وينفي، يزيد وينقص، ينقد أو ينقض، لأن تلك الطريقة في تنضيد الشواهد لا تمكنه من التحرك بالحرية التي كان بحاجة إليها، وإن كان الذين جاءوا قبله إنما فعلوا ذلك بدافع التبجيل والتقديم لكلام الله تعالى، ثم كلام نبيه عليه الصلاة والسلام، ثم كلام عامة البشر.

---

(١) قال المحقق هو رجز رؤبة في ديوانه، يقوله للحارث بن سليم. والرجز بتمامه:

حارث قد فرجت عني غمي فنـــــام ليلي وتجلَّى همي

(٢) دلائل الإعجاز ص ٢٩٣. قال المحقق ليس في ديوان الفرزدق، وهو له في الكامل للمبرد ١/ ٤٥، والضمير في «سقتها» للإبل، و «العلاط» وسم يكون في عنق البغير عرضا، خطا أو خطين أو خطوطا في كل جانب، و «الخباط» سمة فوق الخد، والناقة «مخبوطة»: عليها السمة، و «الملاغم»: ما حول الفم مما يبلغه اللسان، ويصل إليه من «اللغام» وهو زبد أفواه الإبل. يقول: لم تكن هذه سمات إبله، بل سماتها خروق في آذانها، فلما رآها الذائدون عن الحوض سقوها، وإنما يسقونها لعزة أصحابها؛ فكأن الخروق في المسامع هي التي أوردتها الماء وكفت الذائدين عنها.

وهذا ما سجله صاحب المدونة **بقوله**: «ولم يكن المؤلف يهتم كثيرا بما إذا كان القرآن هو الذي يتصدر دوائر الاستحضار والعرض أم الشعر؟ كما لم يكن يهمه كثيرا إن كانت أطراف من القديم، أو من المحدث في طلائع المحاور أم في ثناياها وأذنابها؟. فالمهم من ذلك كله ألّا تؤدي المقايسات إلى السقوط في دائرة الانطباع والتخمين، بل أن يقوده ذلك إلى بناء مرتبة في الجودة تقربه نسبيا من فكِّ معضلة المرتبة المعجزة المفترضة في سياق الاستدلال». (١)

الشاهد الأول: قولهم: «نهارك صائم وليلك قائم»، فالصيام والقيام مرادان وباقيان على معنييهما، ولكن التجوز في إسنادهما إلى الليل والنهار،بأن جعلا خبرين لهما. ولاشك أن هذا التعبير أبين للمبالغة المطلوب التعبير عنها في صيام النهار، وقيام الليل، ولو عدل عن هذا التعبير إلى الإسناد المعتاد فقيل: «صائم في نهارك وقائم في ليلك» لضعف المعنى، ونقصت المبالغة المطلوبة في فعل الصيام والقيام.

الشاهد الثاني: قول رؤبة(٢): **فنام ليلي وتجلَّى همي**(٣).

فالنوم والتجلي باقيان على معنييهما، ولكن التجوز حاصل من نسبتهما لليل والهم، **قال** الشيخ موضحا مكمن المزية في هذا النوع من المجاز: «واعلم أن الذي ذكرت لك في

---

(١) مدونة الشواهد ٢/ ٢١٦ – ٢١٧. وحقيقة الأمر أن «المرتبة المعجزة» لم تكن مفترضة في ذهن الشيخ ، ولكنها كانت يقينا لا ريب فيه ، أثبته في رسالته الشافية ، ودلل وبرهن عليه في كتاب دلائل الإعجاز. بل إن الانطلاق من مرتبة الإعجاز هو الذي مكنه من الاهتداء إلى مراتب النظم ؛ بسبب انطلاقه من نقطة يقينية لا مراء فيها ، وهذا ما ذكره الدكتور إحسان عباس في كتاب : «تاريخ النقد الدبي عند العرب» حيث **قال** : «فلقد قرر عبد القاهر منذ البداية أن القرآن معجز ، وحاول أن يستكشف فيه مواطن الإعجاز» ص ١١٩.

(٢) **رؤبة** : هو عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي أبو الجحاف ، أو أبو محمد ، راجز من الفصحاء المشهورين من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، كان أشعر من أبيه وأغزر رجزا ، بيد أنه لم يمارس قول الرجز إلا وهو مسن فقير. مدح بني أمية ، كان أكثر مقامه في البصرة ، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة ، وكانوا يحتجون بشعره ويقولون بإمامته في اللغة . مات في البادية سنة ١٤٥ هـ وفي الوفيات : لما مات رؤبة قال الخليل : دفنا الشعر واللغة والفصاحة. له ديوان شعر. انظر ترجمته في : المؤتلف والمختلف ص ١٥٤ ، الشعر والشعراء ص ١٥٩ ، معاهد التنصيص ١/ ١٥ ، تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ١/ ٢٢٦ ، الأعلام ٣/ ٣٤ ، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ١/ ٧٢٦ ، تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين م٢ج٣ ص ٨٦.

(٣) دلائل الإعجاز ص ٢٩٤.

المجاز هناك[١]، من أن من شأنه أن يَفْخُمَ عليه المعنى، وتحدث فيه النباهة، قائم لك مثله هاهنا، فليس يشتبه على عاقل أن ليس حال المعنى وموقعه في قوله:

فنام ليلي وتجلَّى همِّي

كحاله وموقعه إذا أنت تركت المجاز وقلت: «فنمت في ليلي وتجلَّى همِّي»، كما لم يكن الحال في قولك: «رأيت أسدا»، كالحال في «رأيت رجلا كالأسد». [٢]

الشاهد الثالث: قوله تعالى: ﴿**فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ**﴾ [البقرة: ١٦].

وفي هذا الشاهد أيضا، ليس المجاز في نفس لفظة «ربحت»، لأن الله سبحانه وتعالى لم يرد بلفظ «ربحت» إلا الربح، ولكن المجاز في أن أسندت للتجارة. قال الشيخ بحماسته المعهودة وهو يكشف عن المعاني النورانية في كلمات الكتاب العزيز: «ومن الذي يخفى عليه مكان العلو، وموضع المزية، وصورة الفرقان بين قوله تعالى: «فما ربحت تجارتهم»، وبين أن يقال:«فما ربحوا في تجارتهم؟ » [٣]

الشاهد الأخير: قول الفرزدق:

سقتها خروق في المسامع لم تكن علاطا ولا مخبوطة في الملاغم[٤]

فمعنى «السقي» مطلوب ومراد، فلا يوجد مجاز في الكلمة نفسها، ولكن في نسبة السقي للخروق، لأن هذه الخروق هي التي ميزتها عن إبل الآخرين التي تلك علاماتها، ولما كانت هذه الخروق هي السبب في السقيا، حيث لم يكن معها أصحابها، نسب السقيا إليها.

---

(١) يقصد حديثه عن الاستعارة والكناية والتمثيل.

(٢) دلائل الإعجاز ص ٢٩٤ – ٢٩٥.

(٣) المصدر نفسه ص ٢٩٥.

(٤) قال المحقق ص ٢٩٣ : «الضمير في»سقتها : للإبل ، و «العلاط» وسم يكون في عنق البعير عرضا ، خطا أو خطين أو خطوطا أو خطوطا في كل جانب. و «الخباط» سمة فوق الخد ، والناقة «مخبوطة» عليها هذه السمة. و «الملاغم» ما حول الفم مما يبلغه اللسان ويصل إليه ، من «اللغام» ، وهو زبد أفواه الإبل . يقول : لم تكن هذه سمات إبله بل سماتها خروق في آذانها ، فلما رآها الذائدون عن الحوض سقوها ؛ وإنما يسقونها لعزة أصحابها. فكأن الخروق في المسامع هي التي أوردتها الماء ، وكفت الذائدين عنها.

وكأن الشيخ يضاحك المتلقي، أو يبالغ في إكرامه؛ ففي الوقت الذي ينتظر فيه من الشيخ أن يفسر له بيت الفرزدق المذكور، يفجؤه الشيخ ببيت مغاير، ولكنه هو الآخر للفرزدق، يقول الشيخ: «وإن أردت أن تزداد للأمر تبينا، فانظر إلى بيت الفرزدق:

يحمي إذا اخْتُرِطَ السُّيُوفُ نِسَاءَنَا ضَرْبٌ تَطِيرُ لَهُ السَّوَاعِدُ أَرْعَلُ[1]

وإلى رونقه ومائه، وإلى ما عليه من الطُّلاوة.ثم ارجع إلى الذي هو الحقيقة وقل: «نحمي إذا اخترط السيوف نساءنا بضرب تطير له السواعد أرعل»، ثم اسبر حالك؟ هل ترى مما كنت تراه شيئا؟! »[2]

وهذا الشاهد ليس فيه شك أنه شاهد تأييد.

٣ – شواهد التأييد:

هي المرحلة الثالثة في عملية الاستشهاد، وهي مرحلة يدركها المتلقي المدقق في شواهد الشيخ، وهذ الشاهد يأتي عادة لتقوية شاهد التقعيد، وهو كرم منه يجود به على المتلقي الذي يكون قد حصل الفكرة ابتداء من طريق التمهيد، ثم من طريق شاهد التقعيد، ولكن الشيخ لا يطيل الحديث عن الفكرة ذاتها، أو يسعى إلى تعزيزها بشواهد التعزيز، ولكنه يفضل تأييد القاعدة بتأييد شاهد التقعيد، الذي ينعكس بالإيجاب على الفكرة ذاتها، لأن تقوية الشاهد هي تقوية ذكية، وغير مباشرة للفكرة نفسها، وقد سبقت الإشارة إلى هذا النوع عند الحديث عن شواهد التقعيد؛ لأن شاهد التأييد عادة ما يأتي مباشرة بعد شاهد التقعيد، ويتفق معه اتفاقا يكاد يبلغ حد المطابقة.

نماذج من شواهد التأييد: وهي نوعان: شواهد قرآنية، وشواهد شعرية.

النوع الأول: شواهد التأييد من القرآن:

– **الشاهد الأول:** قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا**﴾ [لقمان: ٧].

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٩٥. واخترط السيف : سله ، وأرعل : يريد ضرب أهوج لا يبالي ما أصاب ، ومثله أرعن.
(٢) المصدر نفسه ص ٢٩٥.

في مبحث الفصل والوصل – وهو واسطة عقد الكتاب – ورد هذا الشاهد المبارك بعد أربعة شواهد قرآنية بسط الشيخ من خلالها القول في هذا الموضوع الدقيق، ووضع بها القاعدة في وصل الجمل وفصلها، ومما قرره الشيخ أن الفصل يكون لتمام الاتصال، وتمام الانفصال، أما العطف فإنه يكون لما هو بين تمام الاتصال، وتمام الانفصال.

وموضع الشاهد في هذه الآية الكريمة هو الفصل وعدم العطف بين قوله تعالى «كأن لم يسمعها» و «كأن في أذنيه وقرا»، فقد فصلت الجملة الثانية عن الأولى لتمام الاتصال، لأنه ليس معنى الذي في أذنيه وقرا إلا أنه لا يسمع، وما دام معناهما واحدًا فلا يعطف الشيء على نفسه، وهذا هو تمام الاتصال. فتشبيه من يتولى استكبارا إذا تليت عليه الآيات بمن لا يسمع، هو نفسه تشبيهه بمن في أذنيه وقر، لأن المحصلة واحدة وهي انعدام الاستفادة من الآيات المتلوة.

> **قال** الشيخ:لم يأت معطوفا نحو «**وكأن في أذنيه وقرا**» لأن المقصود من التشبيه بمن في أذنيه وقر هو بعينه المقصود من التشبيه بمن لم يسمع، إلا أن الثاني أبلغ وأكد في الذي أريد. وذلك أن المعنى في التشبيهين جميعا أن ينفي أن يكون لتلاوة ما تلي عليه من الآيات فائدة معه، ويكون لها تأثير فيه، وأن يجعل حاله إذا تليت عليه كحاله إذا لم تتل، ولا شبهة في أن التشبيه بمن في أذنيه وقر أبلغ وآكد في جعله كذلك، من حيث كان من لا يصح منه السمع وإن أراد ذلك أبعد من أن يكون لتلاوة ما يتلى عليه فائدة من الذي يصح منه السمع، إلا أنه لا يسمع إما اتفاقا وإما قصدا إلى أن لا يسمع فاعرفه، وأحسن تدبره. (١)

– **الشاهد الثاني**: قوله تعالى: ﴿**وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا**﴾ [القمر: ١٢].

هذا الشاهد تأييد لما ذكره الشيخ في قوله تعالى: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾ [مريم: ٤] فهذا الشاهد «قد أتاه الحسن من الجهتين، ووجبت له المزية بكلا الأمرين»(٢)، والأمران

(١) دلائل الإعجاز ص٢٢٨ – ٢٢٩.
(٢) المصدر نفسه ص ٩٩ – ١٠٠.

هما: اللفظ والنظم، ويقصد الشيخ باللفظ هنا موضع الاستعارة في لفظ «اشتعل»، أما النظم فهو التصرف في «معاني النحو»، حيث لم ينسب «الاشتعال» للشيب مباشرة، ولكنه نسبه «للرأس»، الأمر الذي يتحقق به الشمول لكافة الرأس دون استثناء، ثم نصب الشيب على التمييز. وهذا المعنى لا يظهر فضله إلا إذا قورن بالعبارة المعتادة، وهي قولهم: «اشتعل الشيب في الرأس» أو «اشتعل شيب الرأس». ويدلل الشيخ على أهمية معاني النحو أن في هذه الجملة المعتادة مازالت الاستعارة موجودة، فمازال لفظ «اشتعل» وهو موضع الاستعارة موجودا، ولكن مرتبة النظم نزلت عما كانت عليه في نص الآية، وما سبب هذا النزول إلا التغيير الذي أصاب العبارة من جهة معاني النحو.

وما قيل في الشاهد من سورة مريم، يقال في الشاهد من سورة القمر، حيث يفيد هذا البناء للآية ما يصور في الذهن مشهد الأرض وقد تحولت بكاملها إلى عيون متفجرة بخلافه إذا قيل: «وفجرنا العيون في الأرض» أو «عيون الأرض».

قال الشيخ:

> ونظير هذا في التنزيل قوله ﷻ: ﴿**وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا**﴾ التفجير للعيون في المعنى، وأوقع على الأرض في اللفظ، كما أسند هناك الاشتعال إلى الرأس، وقد حصل بذلك من معنى الشمول هاهنا مثل الذي حصل هناك، وذلك أنه قد أفاد أن الأرض قد كانت صارت عيونا كلها، وأن الماء قد كان يفور من كل مكان منها ولو أجري اللفظ على ظاهره فقيل: «وفجرنا عيون الأرض» أو«العيون في الأرض» لم يفد ذلك، ولم يدل عليه، ولكان المفهوم منه: أن الماء قد كان فار من عيون متفرقة في الأرض وتبجس من أماكن منها.[1]

النوع الثاني شواهد التأييد من الشعر:

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٠٢.

الشاهد الأول / قول الشاعر[١]:

هُمُ يَضْرِبُونَ الكَبْشَ يَبْرُقُ بَيْضُهُ عَلَى وَجْهِهِ منَ الدِّماءِ سَبَائِبُ[٢]

هذا الشاهد لتاييد شاهد القاعدة، وهو قول الشاعر[٣]:

هُمُ يُفْرِشُونَ اللِّبْدَ كُلَّ طِمِرَّةٍ وَأَجْرَدَ سَبَّاحٍ يَبُذُّ المُغَالِبَا[٤]

وهذه الشواهد وردت في سياق مبحث التقديم والتأخير في الخبر المثبت، وذلك إذا قدمت الاسم، الذي هو الفاعل في الحقيقة فجعلته مبتدأ، ثم بنيت الفعل عليه، فإن لتقديم الاسم هنا فائدة لا تحصل بالتأخير، وهذه الفائدة هي: التنبيه، وإعلام السامع أنك ستخبر عنه بخبر ما، وأن هذا الخبر هو صفة ملازمة له.[٥]

قال الشيخ: «لم يرد أن يدعي لهم الانفراد، ويجعل هذا الضرب لا يكون إلا منهم، ولكن أراد الذي ذكرت لك، من تنبيه السامع لقصدهم بالحديث من قبل ذكر الحديث، ليحقق الأمر ويؤكده.»[٦]

الشاهد الثاني: قول الشاعر[٧]:

---

(١) **الأخنس بن شهاب التغلبي**: هو الأخنس بن شهاب بن شريق بن ثمامة بن أرقم بن عدي بن معاوية وهو أحد الشعراء الفرسان، من قبيلة تغلب، كان له جواد عرف بالعصا فلقب بصاحب العصا، ويعد من الأبطال المرموقين في قبيلته، وقيل إنه اشترك في حرب البسوس، فهو من شعراء الجاهلية توفي سنة ٧٠ ق هـ. انظر ترجمته في: المؤتلف والمختلف: ص ٣١، الأعلام ١ / ٢٧٧، تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين م٢ ج٢ ص ٧٤.

(٢) الكبش: قائد القوم. سبائب: الطرائق، والسبائب جمع سبيبة، يعني على وجهه طرائق من الدم.

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) دلائل الإعجاز ص ١٢٩

(٥) سبق توضيح الشاهد أثناء الحديث عن شواهد التقعيد.

(٦) دلائل الإعجاز ص ١٣٠.

(٧) **طريف بن تميم العنبري**: هو طريف بن تميم بن عمرو بن بن عبد الله بن عمرو بن جندب بن العنبر الفارس الشجاع، والشاعر البليغ، قال عنه ابن دريد: ومن فرسان بني العنبر في الجاهلية طريف التميمي، كان فارس بني عمرو في الجاهلية، وقولهم: طريف أي طريف الرجل وتالده، فالطريف ما استفاده، والتالد ما ولد عنده. وكان طريف رجلا جسيما يلقب بالمجدع، وهو فارس قومه، يكنى بأبي عمرو، وأبي سليط، ويلقب بالمحبر، وبملقي القناع، حيث إن الفرسان لا تشهد سوق عكاظ إلا مبرقعة مخافة الأسر أو الثأر أو القتل، ولكن طريف التميمي كان أول من ألقى القناع، وأعلن في زهو وافتخار: من شاء فاليطلبني. =

أَوَكلَّمَا وردتْ عكاظَ قبيلةٌ بعثوا إليَّ عريفَهم يتوسمُ [١]

أورده الشيخ مؤيدا به قول الأعشى[٢]:

لعمري لقد لاحَتْ عُيُونٌ كثيرةٌ إلـى ضـوءِ نـارٍ في يَفَـاعٍ تَحَـرَّقُ
تُشَـبُّ لمقْـرُورِينَ يصْـطَلِيَانِهَا وباتَ عَلَى النَّارِ النَّدى والمُحَلِّقُ[٣]

وقد فرق الشيخ بين الخبر إذا كان اسما، وبينه إذا كان فعلا، ففي الحالة الأولى يفيد الثبات دون تجدد، بينما في الحالة الأخرى يفيد في المعنى التجدد والحدوث. **قال** الشيخ موضحا هذا الفرق وهو: «بين الإثبات إذا كان بالاسم، وبينه إذا كان بالفعل، وهو فرق لطيف تمس الحاجة في علم البلاغة إليه. وبيانه أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئا بعد شيء، وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء». [٤]

والمزية في هذين الشاهدين أن كان الخبر في كل واحد منهما فعلا، ولم يكن اسما، **قال** الشيخ:

وذاك لأن المعنى في بيت الأعشى: على أن هناك موقدا يتجدد منه الإلهاب والإشعال حالا فحالا، وإذا قيل «متحرقة» كان المعنى أن هناك

=فسمي ملقي القناع لشجاعته. قتله حصيصة ثأرا منه حيث لقيه في سوق عكاظ وأخذ يتأمله فسأله طريف مالك ؟ أتوسمك لأعرفك فإن لقيتك في حرب فلله عليَّ أن أقتلك أو تقتلني ، وهذه مناسبة البيت. انظر ترجمته في : معاهد التنصيص ١/ ٢٠٥ ، الأعلام ٢/ ٢٢٦ ، http://www.bnitamem.com

(١) دلائل الإعجاز ص ١٧٦

(٢) **الأعشى** : هو ميمون بن قيس من بني قيس بن ثعلبة ، مولده ووفاته في قرية منفوحة باليمامة قرب مدينة الرياض ، وفيها داره ، وبها قبره ، وأخباره كثيرة. وهو من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية ، وأحد أصحاب المعلقات.عاش عمرا طويلا ، وأدرك الإسلام ولم يسلم ، ولقب بالأعشى لضعف بصره ، وعمي في أواخر= =عمره. توفي سنة ٧ هـ.انظر ترجمته في : المؤتلف والمختلف ص ١٣ ، معاهد التنصيص ١/ ١٩٦ ، تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ١/ ١٤٧ ، الأعلام ٧/ ٣٤١ ، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٣/ ٩٤٩ ، تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين م٢ ج٢ ص ٤٠.

(٣) دلائل الإعجاز ص ١٧٦.

(٤) المصدر نفسه ص ١٧٤

نارا قد ثبتت لها وفيها هذه الصفة، وجرى مجرى أن يقال: «إلى ضوء نار عظيمة» في أنه لا يفيد فعلا يفعل، وكذلك الحال في قوله: «بعثوا إلي عريفهم يتوسم» وذلك لأن المعنى: على توسم وتأمل ونظر يتجدد من العريف هناك حالا فحالا، وتصفح منه للوجوه واحدا بعد واحد، «ولو قيل بعثوا إلي عريفهم متوسما» لم يفد ذلك حق الإفادة. (١)

ملحوظة هامة: هناك شبه واضح بين شواهد التقعيد وشواهد التأييد، سواء في الشواهد القرآنية، أو في الشواهد الشعرية.

خاتمة نماذج الشواهد الرئيسة

هذه نهاية نماذج المرحلة الرئيسة من الاستشهاد، وقد وجدت في كلام الشيخ ما يؤكد هذا الاستنتاج في تمهيده للكتاب، وهو يريد للمتلقي أن ينأى بنفسه عن التقليد وعليه أن يبحث عن الخصائص والمزايا» ويستقصي النظر في جميعه ويتتبعه شيئا فشيئا ويستقصيه بابا فبابا حتى يعرف كلا منه بشاهده ودليله ويعلمه بتفسيره وتأويله ويوثق بتصويره وتمثيله» (٢)

فجعل الشيخ تحقيق الهدف يمر بثلاث مراحل:

١ – المرحلة الأولى: «حتى يعرف كلا منه بشاهده ودليله»

٢ – المرحلة الثانية: «ويعلمه بتفسيره وتأويله»

٣ – المرحلة الثالثة: «ويوثق بتصويره وتمثيله»

– ففي المرحلة الأولى تتحقق المعرفة، وهي مرحلة التمهيد.

– وفي المرحلة الثانية يتحقق العلم، بوضع القاعدة من طريق شاهد التقعيد.

– وفي المرحلة الثالثة يبلغ المتلقي درجة الثقة، عن طريق شاهد التأييد.

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٧٦ – ١٧٧.

(٢) المصدر نفسه ص ٤٠ .

obeikandl.com

خصائص الشواهد الرئيسة :

١ – الغالب على التمهيد أن يكون من الأمثلة المصنوعة، لوضوحه، وسهولته.

٢ – أما الغالب على شاهد التقعيد، فهو من الشعر، وقد يكون من القرآن، ولكن بشكل محدود، ويكاد يكون معدودا.

٣ – شاهد التأييد هو في الغالب من الشعر أيضا، ودرجته في النظم لا تبعد كثيرا عن درجة شاهد التقعيد، كما أن الشيخ عادة ما يقدمه بعبارة: «ومثله» أو عبارة «ومثل ذلك».

٤ – هناك شبه واضح بين كل من شاهد التقعيد وشاهد التأييد، ويظهر هذا الشبه أشد وضوحا إذا اتحد الشاهدان في النوع.

ثانيًا : تفصيل القول في الشواهد التكميلية :

ولم يكتف الشيخ بهذه الطائفة من الشواهد الرئيسة، ولكنه عمل على تقويتها وشد أزرها بنوعين آخرين من الشواهد تابعين للشواهد الأساسية، وهي الشواهد التي حازت المزية / إما في اللفظ، وإما في النظم، وإما في اللفظ والنظم معا، وهما كما بدا لي **نوعان**:

١ – شواهد التدعيم: تأتي لتقوية شواهد التقعيد والتأييد، وهي عادة ما تكون أرقى نظما مما قبلها.

٢ – شواهد التعزيز: تأتي لتقوية الفكرة أو المسلك الذي ينفرد به الشيخ.

٤ - شواهد التدعيم : «لتقوية شاهد التقعيد في تفنيد فكرة قديمة».

هو أحد أنواع الشواهد الأساسية، الذي يذكر لتدعيم شاهد التقعيد الذي سبقه في تأسيس المسألة، ويحدث هذا إذا كانت الفكرة التي يستعرضها الشيخ تعارض فكرة معروفة، فإنه في هذه الحالة يصنع مدخلا لفكرته من طريق شاهد التمهيد، ثم يضع القاعدة من خلال شاهد التقعيد، ولكنه لا يطيل الحديث عن الفكرة ذاتها، أو يسعى إلى تعزيزها بشواهد التعزيز، بل يسعى لتدعيم الشاهد الأساسي وتقويته. والسر في هذا – وهو سر في الدرجة القصوى من الأهمية – أن المسألة أو الفكرة ليست مقصودة في حد

ذاتها، ولكنها وسيلة لفهم الإبداع الذي ترقَّى من درجات الإبداع البشري إلى أن وصل إلى مرحلة الإعجاز، الإعجاز الذي هو مفخرة اللغة العربية.

نماذج من شواهد التدعيم:

لاستعراض هذه الشواهد فإنه لا يكفي فيها الإتيان بشاهد التدعيم منفردا، بل لا بد من استعراضه في سياقه الذي ورد فيه؛ ابتداء من التمهيد، ووصولا إلى التدعيم.

النموذج الأول: هذا النموذج من شواهد التدعيم سيكون شاهدا قرآنيا واردا في سياق «مواضع التقديم والتأخير» تحت عنوان: التقرير بالمحال. والتقرير بالمحال مسألة دقيقة جدا وغامضة بعض الشيء في كتاب «دلائل الإعجاز»، فما المقصود بالتقرير بالمحال؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال لابد من التذكير أن الهمزة كما تستعمل للاستفهام، تستعمل أيضا للتقرير، وقد ذكر الشيخ للتقرير بالهمزة[1] إذا كانت مع الفعل الماضي، ثلاثة فوائد أو معان مجتمعة وهي:

١ – تقرير بفعل قد كان. ٢ – وإنكار له لم كان. ٣ – وتوبيخ لفاعله عليه.

أما التقرير نفسه فإنه يكون في ثلاثة أشكال:

– في الفعل

أ) **الماضي**: كأن تقول للطالب خلال فترة الامتحانات: أخرجت تلعب؟ أوتقول لمريض بمرض السكر: أأكلت من هذه الحلوى؟. فالإنكار في الفعل نفسه، وفي هذه الأمثلة نستشعر تلك المعاني التي أشار إليها الشيخ مجتمعة، بسبب أن التقرير كان بفعل ماض .

ب) المضارع: وقد جعله الشيخ نوعين:

– إذا كان الفعل المضارع للحال: فحكمه حكم الفعل الماضي.

---

(١) ورد في مغني اللبيب أن الهمزة قد تخرج عن الاستفهام الحقيقي ، فترد لثمانية معان ، وجعل المعنى الرابع من هذه المعاني الثمانية هو التقرير ، فقال : «الرابع التقرير ، ومعناه حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه ، ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره به ، تقول في التقرير بالفعل : أضربت زيدا ؟ وبالفاعل : أأنت ضربت زيدا ؟ ، وبالمفعول : أزيدا ضربت ؟» مغني اللبيب ص ٢٦.

openkanal.com

- وإذا كان الفعل المضارع للاستقبال، فإنه يقصد به إلى أحد معنيين:

إما أن يكون الإنكار في الفعل على أنه لا يكون، ومثاله قول الشاعر[١]:

أَيَقْتُلُنِي والْمُشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ[٢]

وإما أن يكون الإنكار في الفعل على أنه لا ينبغي أن يكون، كقوله[٣]:

أَأَتْرُكُ أَنْ قَلَّتْ دَرَاهِمُ خَالِدٍ زِيَارَتَهُ؟ إِنِّي إِذًا لَلَئِيمُ[٤]

- **في الفاعل**

كقولك: «أأنت أحضرت هذا الكتاب؟»، وكقوله تعالى: ﴿ **أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ**﴾ [الأنبياء: ٦٢]، فالمقصود هنا معرفة من هو الفاعل؟ ولذلك أجابهم إبراهيم عليه السلام، فحدد لهم الفاعل تبكيتا لهم بقوله: ﴿**بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا**﴾ [الأنبياء: ٦٢] .

- **في المفعول**

كقولك:«أوَالديك تُهين؟» و«أجيرانَك تزعج؟» و «أزيدا تضرب؟»

فما هو التقرير بالمحال؟

التقرير بالمحال هو استعمال الهمزة التي للتقرير، للتقرير بأمر يستحيل وقوعه، كأن تقول: أتصعد إلى السماء؟، أتستطيع أن تنقل الجبال؟، أإلى رد ما مضى من سبيل؟، أأنت تحيي الميت؟، أأنت تشرب ماء البحر؟

كل هذه التقريرات بالمحال من الأفعال، ولكنها لا تكون إلا على سبيل التمثيل،

---

(١) هو امرؤ القيس.

(٢) دلائل الإعجاز ص ١١٧.

(٣) **عمارة بن عقيل** : هو عمارة بن بلال بن جرير ، شاعر مقدم فصيح ، من أهل اليمامة ، كان يسكن بادية البصرة، ويزور الخلفاء من بني العباس فيجزلون صلته ، وبقي إلى أيام الواثق ، وعمي قبل موته ، وهو من أحفاد جرير الشاعر ، وكان النحويون في البصرة يأخذون اللغة عنه . كان في شبيبته يسلك طريقة جده جرير في الهجاء ، فنبه لذلك ذكره. توفي سنة ٢٣٩ هـ. انظر ترجمته في : تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٢/ ٤١ ، الأعلام ٥/ ٣٧ ، تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين م٢ ج٤ ص ١٣٢.

(٤) دلائل الإعجاز ص ١١٧.

وهذه تقال لمن يدعي القدرة على القيام بأمر هو في استحالته كاستحالة هذه الأمور، فتقول له إن مثلك في ادعائك القدرة على القيام بهذا الفعل مثل من يدعي القدرة على القيام بهذه الأمور المستحيلة، **قال** الشيخ: «وإذ قد عرفت ذلك، فإنه لا يقرر بالمحال، وبما لا يقول أحد إنه يكون إلا على سبيل التمثيل، وعلى أن يقال له: «إنك في دعواك ما ادعيت بمنزلة من يدعي هذا المحال، وإنك في طمعك في الذي طمعت فيه بمنزلة من يطمع في الممتنع. »[(١)]

خطوات الاستشهاد:

جعل الشيخ خطوات الاستشهاد في هذه المسألة من التقرير بالمحال أن يكون التقرير في المفعول، على حسب الخطوات التالية:

١ – التمهيد:

جعله الشيخ – كما هو الغالب على مرحلة التمهيد – من الأمثلة المصنوعة، وهي قوله: «أزيدًا تضرب؟». **قال** الشيخ فإذا قلت: «أزيدًا تضرب؟ كنت قد أنكرت أن يكون زيد بمثابة أن يضرب، أو بموضع أن يجترأ عليه ويستجاز ذلك فيه. »[(٢)]

٢ – شاهد التقعيد:

من القرآن الكريم وهو قوله تعالى: ﴿**قُلْ أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا**﴾ [الأنعام: ١٤]. ففي تقديم المفعول وهو لفظة «غير» ليقع عليه الإنكار من المعنى ما لا يكون لو أخر المفعول، فقيل : «أأتخذ وليا غير الله»، والسبب في ذلك قد وضحه الشيخ **بقوله**: «وذلك لأنه قد حصل بالتقديم معنى قولك: » أيكون غير الله بمثابة أن يتخذ وليا؟، وأيرضى عاقل من نفسه أن يفعل ذلك؟ وأيكون جهل أجهل وعمى أعمى من ذلك؟ ولا يكون شيء من ذلك إذا قيل: «أأتخذ غير الله وليا»، وذلك لأنه حينئذ يتناول الفعل أن يكون فقط، ولا

(١) دلائل الإعجاز ص ١٢٠.
(٢) المصدر نفسه ص ١٢١.

يزيد على ذلك. »[١].

٣ – شاهد التأييد:

هو الآخر من القرآن الكريم، وهو قوله تعالى:

﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُم إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠].

فكأنه قال: أيستحق من هو غير الله أن يدعى في هذا الموقف العصيب؟ أيفعل عاقل هذا؟

ويمكن أن نلاحظ هنا ما سبق التنويه له من الشبه الواضح، والتوافق الظاهر بين شاهد التقعيد وشاهد التأييد.

٤ – شاهد التدعيم:

قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾ [القمر: ٢٤]، فقد أنكروا أن يكون من هو من البشر بمثابة أن يطاع، ويسمع لأمره ونهيه، وبشريته هي سبب إنكارهم ، واستحالة أن يتبعوا من هو مثلهم بشرا. قال الشيخ: «وذلك لأنهم بنوا كفرهم على أن من كان مثلهم بشرا، لم يكن بمثابة أن يتبع ويطاع، وينتهى إلى ما يأمر، ويصدق أنه مبعوث من الله تعالى، وأنهم مأمورون بطاعته»[٢]

النموذج الثاني:

النموذج الثاني من شواهد التدعيم سيكون من الشعر، والنموذج الوارد هنا درسه الشيخ تحت عنوان «تفاوت الكناية والاستعارة والتمثيل». والذي يرمي إليه الشيخ هنا أن ليست كل استعارة أو كناية تستحق الثناء والإشادة، ولكنها تتفاوت بين العامي المبتذل، وبين الخاصي النادر، وبينهما درجات. والفكرة القديمة التي يدحضها الشيخ هنا هي فكرة من يثني على الاستعارة مهما كانت درجتها، وقد ذكَّر الشيخ بهذا في قوله: «فإن مال إلى اللفظ شيئا، ورأى أن ينحله بعض الفضيلة، لم يعرف غير الاستعارة، ثم لا ينظر

(١) دلائل الإعجاز ص ١٢٢

(٢) المصدر نفسه ص ١٢٢.

في حال تلك الاستعارة؛ أحسنت بمجرد كونها استعارة، أم من أجل فرق ووجه، أم للأمرين؟ لا يحفل بهذا وشبهه. »[١]

خطوات الاستشهاد:

١ – التمهيد:

جعله الشيخ من العامي المبتذل، وهو الدرجة الدنيا جدا من المجاز، ويشبه في حاله حال الأمثلة المصنوعة، التي لا تستحق المزية إلا باطرادها على الصحة اللغوية، والسلامة من اللحن، فكذلك هذا النوع فهو لا يستحق أي ثناء ومثاله: رأيت أسدًا، ووردت بحرا، ولقيت بدرا.

٢ – التقعيد:

جعله الشيخ (من الخاصِّي النادر) وهو قول الشاعر:

وسالت بأعناق المطي الأباطح

فهذه الاستعارة عند الشيخ من «الخاصي النادر الذي لا تجده إلا في كلام الفحول، ولا يقوى عليه إلا أفراد الرجال»[٢]

ثم وضحها الشيخ بقوله: «أراد أنها سارت سيرا حثيثا في غاية السرعة وكانت سرعة في لين وسلاسة كأنها كانت سيولا وقعت في تلك الأباطح فجرت بها »[٣]

٣ – التأييد:

جعله الشيخ (من الخاصي النادر) أيضا، وهو قول الشاعر[٤]:

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٥٢

(٢) المصدر نفسه ص ٧٤.

(٣) المصدر نفسه ص ٧٥ – ٧٦.

(٤) سبيع بن الخطيم : هو سبيع بن الخطيم التميمي ، من سادات بني التيم بن عبد مناة من تميم ، شاعر فارس جاهلي ، عاصر بعض الإسلاميين ، وكان فارس نخلة ، وشهد يوم جزع الظلال ، ويقال إنه أدرك الإسلام ، ولم يعرف تاريخ وفاته د . انظر ترجمته في : الأصمعيات ٢٩٤ ، المؤتلف والمختلف ١٤١ ، الأعلام ٣/ ٧٧ . http://islamport.com

سَالَتْ عَلَيْهِ شِعَابُ الْحَيِّ حِينَ دَعَا أَنْصَارَهُ بِوُجُوهٍ كَالْدَنَانِيرِ[١]

ومرة أخرى يظهر التوافق الكبير بين الشاهد في التقعيد والشاهد في التأييد، وقدم الشيخ للشاهد بقوله: «ومثل هذه الاستعارة في الحسن واللطف وعلو الطبقة في هذه اللفظة بعينها قول الآخر» ، فذكر الشاهد، ثم وضح معناه فقال: «أراد أنه مطاع في الحي، وأنهم يسرعون إلى نصرته، وأنه لا يدعوهم لحرب أو نازل خطب، إلا أتوه وكثروا عليه، وازدحموا حواليه، حتى تجدهم كالسيول تجيء من هاهنا وهاهنا، وتنصب من هذا المسيل وذلك، حتى يغص بها الوادي ويطفح منها». [٢]

٤ – التدعيم:

قال الشيخ: «ومن بديع الاستعارة ونادرها قول الشاعر[٣]:

عَوَّدْتُـــــه فـــــيما أَزُورُ حَبَـــــائِبِي إِهْمَالَـهُ وكَـذَاكَ كُـلُّ مُخَاطِرِ

وإذا احْتَبَـــــى قُرْبُوسُـــــهُ بِعِنَانِـــــه عَلَكَ الشَّكِيمَ إلى انْصِرَافِ الزَّائِرِ[٤]

وقد احتفى الشيخ بهذا الشاهد وأظهر إعجابه به، فقال: «ومن بديع الاستعارة ونادرها، إلا أن جهة الغرابة فيه غير جهتها في هذا، قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له، وأنه مؤدب، وأنه إذا نزل عنه، وألقى عنانه في قربوس سرجه، وقف مكانه إلى أن يعود إليه». [٥]

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٧٤.

(٢) المصدر نفسه ص ٧٤ – ٧٥

(٣) هو يزيد بن مسلمة بن عبد الملك. لم أجد ترجمة له.

(٤) قال في معاهد التنصيص: « القربوس بفتح الراء ولا تسكن إلا في ضرورة الشعر وهو حنو السرج، وهما قربوسان، والعنان – بكسر العين – سير اللجام الذي تمسك به الدابة ، والشكيم ، والشكيمة : الحديدة المعترضة في فم الفرس فيها الفأس ، وأراد بالزائر نفسه ..... والشاهد فيه الاستعارة الخاصة ، وهي : الغريبة ، والغرابة قد تكون في نفس الشبه كما في البيت ، فإنه شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا إلى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبة المحتبي ، ممتدا إلى جانبي ظهره وساقيه بثوب أو غيره كوقوع العنان في قربوس السرج، فجاءت الاستعارة غريبة كغرابة المشبه» ٢/ ١٤٢-١٤٤ .

(٥) دلائل الإعجاز ص ٧٥.

ثم عقد الشيخ مقارنة بين هذه الشواهد الثلاث، وتحدث عنها في صعيد واحد، مشيرا إلى الفروق فيما بينها **فقال**:

فالغرابة هاهنا في الشبه نفسه، وفي أن استدرك أن هيئة العنان في موقعه من قربوس السرج، كالهيئة في موضع الثوب من ركبة المحتبي . وليست الغرابة في قوله:

وسالت بأعناق المطي الأباطح

على هذه الجملة، وذلك أنه لم يغرب لأن جعل المطي في سرعة سيرها وسهولته كالماء يجري في الأبطح، فإن هذا شبه معروف ظاهر، ولكن الدقة واللطف في خصوصية أفادها، بأن جعل «سال» فعلا للأباطح، ثم عداه بالباء، ثم بأن أدخل الأعناق في البيت، فقال: «بأعناق المطي» ولم يقل: بالمطي، ولو قال سالت المطي في الأباطح لم يكن شيئا. وكذلك الغرابة في البيت الآخر ليس في مطلق معنى سال ولكن في تعديته ب «على» و«الباء»، وبأن جعله فعلا لقوله شعاب الحي ولولا هذه الأمور كلها لم يكن هذا الحسن وهذا موضع يدق الكلام فيه[1]

٥ – شواهد التعزيز: لتقوية فكرة جديدة

هي الشواهد التي يذكرها المؤلف بعد الانتهاء من التمهيد، والتقعيد، والتأييد، وهذه الشواهد عادة ما تكون في درجة متقدمة على الشواهد التي سبقتها، كما أنها تحظى بإطراءات الشيخ، وعبارات إعجابه ، وهي تأتي لتقوية الفكرة، وإسناد القاعدة، وتعزيز الرأي، وأكثر ما توجد هذه الشواهد في الموضع الذي يفتح فيه على الشيخ باب من العلم، وطاقة من المعرفة، وشعاع من النور، وهناك يبدع الشيخ وهو يعزز فكرته بالشاهد تلو الشاهد، فلا يترك المتلقي إلا وقد بلغ به ما أراد.

نماذج من شواهد التعزيز:

النموذج الأول: شواهد قرآنية من مبحث «الفصل والوصل»

شواهد هذا النموذج هي من فصل مستقل، جعله الشيخ مدخلا لحديثه عن اللفظ

(١) دلائل الإعجاز ص ٧٥ – ٧٦.

والنظم، **قال** الشيخ: «هذا فن من القول خاص دقيق، اعلم أن مما يقل نظر الناس فيه من أمر «العطف» أنه قد يؤتى بالجملة فلا تعطف على ما يليها، ولكن تعطف على جملة بينها وبين هذه التي تعطف جملة أو جملتين» (١)

وما ظن المتلقي بمسألة يصفها الشيخ نفسه بأنها من القول الخاص والدقيق. ثم إنه جعله تمهيدا لفصل لاحق ليس هو من الخاص الدقيق، ولكنه من الأخص والأدق، فأطل عليه من هذه القمة السامقة، وقد يقول المتلقي غير المدقق أن الشيخ في هذا الفصل قد دخل فيما يعرف «بالترف الفكري»، ولكن حقيقة الأمر أن هذه المسائل ضرورية لتلك المعركة التي كان يخوضها لإنقاذ مسائل البلاغة والفصاحة من المنعطف الذي جُرَّت إليه بسبب مذهب الاعتزال، وإن ما آل إليه حال البلاغة اليوم هو الذي يبرر تلك الحرقة، وذلك الاجتهاد الذي كان يدفع الشيخ في عرض المسائل.

١ – التمهيد :

قول المتنبي:

تَوَلَّوا بَغْتَةً فَكَأَنَّ بَيْنَا تَهَيَّبَنِي فَفَاجَأَنِي اغْتِيَالا

فَكَانَ مَسِيرُ عَيْسِهِمُ ذَمِيلا وسَيْرُ الدَّمْعِ إِثْرِهِم انْهِمَالا(٢)

لم يعد التمهيد في هذه المرحلة من النظم يعتمد في معظمه على الأمثلة المصنوعة كما كان سابقا، ولكن التمهيد مع التقدم في مراحل الكتاب أضحى هو الآخر متقدما، لأنه يمهد لمرحلة أكثر تقدما منه، ومن التمهيدات المتقدمة هذا الشاهد للمتنبي، الذي مهد به لثلاثة من الشواهد القرآنية، المقصودة في ذاتها بالنظر إلى قضية الإعجاز. ولكي تبحث في نظم الإعجاز، فلا سبيل للوصول إلى نتيجة في هذا البحث إلا من طريق نظم راقٍ،

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٤٤.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٤٤. تولوا : أدبروا ، والبين : الفراق ، وتهيبني : هابني. والاغتيال : أخذ الإنسان من حيث لا يدري. يقول : كأن البين هابني ففاجأني باغتياله ، يريد فاغتالني اغتيال مفاجأة. العيس: الكرام من الإبل ، والذميل : السير المتوسط. والانهمال : الانسكاب. يقول : كانت إبلهم تسير الذميل ، ودمعي ينصب في أثرهم انصبابا. شرح الديوان ٢/ ١٩٤

والنظم الراقي هنا هو الشعر الذي لم يكن للعرب نظم أرقى منه، وهذا ما أشار إليه الشيخ وهو يتحدث عن السبيل لمعرفة سر الإعجاز بقوله: «وكان محالا أن يعرف كونه كذلك، إلا من عرف الشعر الذي هو ديوان العرب، وعنوان الأدب، والذي لا يُشَكُّ أنه كان ميدان القوم إذا تجاروا في الفصاحة والبيان، وتنازعوا فيهما قصب الرهان» (١)

فلا عجب إذن أن يمهد الشيخ لهذا الفصل الخاص بالشعر، والذي يرمي إليه الشيخ من هذا التمهيد أن يقول: أن النظم مرتبط بعضه ببعض بحسب معناه، وليس بحسب تجاور كلماته، ولو كان الأمر كذلك لكان العطف بين الجمل لابد أن يكون في الجملة بعد الجملة، ولكن حقيقة الأمر تخالف هذا الطريق، وأن المبدع قد يترك جملة لا يعطف عليها ، ولكنه يعطفها على جملة قبلها بسبب أن المعنى هو الذي تطلب هذا العطف.

فالمتنبي لم يعطف جملة «فكان مسير عيسهم ذميلا» على ما قبله وهو قوله: «ففاجأني اغتيالا» لأن الكلام حينئذ سيدخل في معنى «كأن» ويصبح كل المذكور وهما لا حقيقة، وكلها مجرد تشبيه . ولهذا عدل عن ذلك وعطف جملة «فكان مسير عيسهم ذميلا «على جملة» تولوا بغتة«لأن هذا الكلام حقيقة وليس تشبيها. فالتشبيه فقط لمشاعره التي لم يستطع وصفها إلا من هذا الطريق وهو التشبيه، والتشبيه هو الوارد في جملة» فكأن بينا تهيبني ففجأني اغتيالا». هذا ما حدث له لما رآهم تولوا بغتة، ورأى مسيرعيسهم، وما رافق ذلك من الدمع المنهمل.

ولا يقصد الشيخ أن يكرس فصل الكلام بعضه عن بعض، ولكنه يقصد إلى ربطه بمقتضى المعنى. وكلام الشيخ على درجة من الدقة بحيث لا يفهم من قراءته مرة أو مرتين، ولكنه بحاجة إلى تكرار القراءة مرات عديدة حتى يُقترب من فهمه. فبعد أن تحدث عن جمل البيت، عاد وربط بينها مرة أخرى، ونبه إلى ذلك **بقوله**: «فنحن وإن كنا قلنا إن العطف على «تولوا بغتة»، فإنا لا نعني أن العطف عليه وحده مقطوعا عما بعده، بل العطف عليه مضموما إليه ما بعده إلى آخره، وإنما أردنا بقولنا «إن العطف عليه» أن

(١) دلائل الإعجاز ص ٨ – ٩ من فاتحة المصنف في مكانة العلم.

نعلمك أنه الأصل والقاعدة، وأن نصرفك عن أن تطرحه، وتجعل العطف على ما يلي هذا الذي تعطفه، فتزعم أن قوله: «فكان مسير عيسهم» معطوف على «فاجأني»، فتقع في الخطأ كالذي أريناك». (١).

ثم لخص فكرته التي يريد للمتلقي أن يدركها فقال: «فأمر العطف إذن، موضوع على أنك تعطف تارة جملة على جملة، وتعمد أخرى إلى جملتين أو جمل فتعطف بعضا على بعض، ثم تعطف مجموع هذي على مجموع تلك». (٢)

٢- التقعيد:

قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١١٢].

بعد أن مهد الشيخ بالشاهد الشعري آنف الذكر، وضع للمتلقي دليلا يهتدي به في شأن العطف، فيعينه على فهمه، **فقال**: «وينبغي أن يجعل ما يصنع في الشرط والجزاء من هذا المعنى أصلا يعتبر به». (٣)

ولكي يوضح للمتلقي هذه الطريقة، وكيف تعمل، جعل شاهد التقعيد من الشرط والجزاء وكذلك شاهد التأييد، وهو ما سبقت الإشارة إليه من وجود ما يشبه التماثل بين شاهد التقعيد وشاهد التأييد. والشيخ يسعى من هذا الشاهد إلى التأكيد على وجود الترابط في النظم بمقتضى المعنى.

فقد بين الشيخ أننا في الشرط نجد جملتين قد عطفت إحداهما على الأخرى، ثم جعلناهما معا شرطا، ثم أجبنا على هذا الشرط المكون من هاتين الجملتين بجواب شرط واحد، لترابط المعنى بين الشرط بجملتيه وبين جوابه. **قال** الشيخ موضحا شاهد التقعيد، بكلام أقل مما ورد في التمهيد، اعتمادا على وضوح الفكرة هناك:

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٤٥.
(٢) المصدر نفسه ص ٢٤٥.
(٣) المصدر نفسه ص ٢٤٥.

الشرط كما لا يخفى في مجموع الجملتين، لا في كل واحدة منهما على الانفراد، ولا في واحدة دون الأخرى، لأنا إن قلنا أنه في كل واحدة منهما على الانفراد، جعلناهما شرطين، وإذا جعلناهما شرطين اقتضتا جزاءين، وليس معنا إلا جزاء واحد. وإن قلنا إنه في واحدة منهما دون الأخرى، لزم منه إشراك ما ليس بشرط في الجزم بالشرط، وذلك ما لا يخفى فساده. ثم إنا نعلم من طريق المعنى أن الجزاء الذي هو احتمال البهتان والإثم المبين، أمر يتعلق إيجابه لمجموع ما حصل من الجملتين، فليس هو لاكتساب الخطيئة على الانفراد، ولا لرمي البريء بالخطيئة أو الإثم على الإطلاق، بل لرمي الإنسان البريء بخطيئة أو إثم كان من الرامي، وكذلك الحكم أبدا. (١)

٣ – التأييد:

قوله تعالى: ﴿**وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللهِ**﴾ [النساء: ١٠٠].

الحال في هذا الشاهد كالحال في شاهد التقعيد سواء بسواء، في أن الشرط مكون من مجموع الجملتين، الخروج من أجل الهجرة إلى الله ورسوله، ثم الموت على هذه الحال. **قال** الشيخ: «لم يعلق الحكم فيه بالهجرة على الانفراد، بل بها مقرونا إليها أن يدركه الموت عليها». (٢)

٤ – التعزيز:

قوله تعالى: ﴿**وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ ۞ وَلَكِنَّا أَنشَانَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ**﴾ [القصص ٤٤ – ٤٥] (٣)

سبق القول بأن شاهد التعزيز هو لتقوية فكرة جديدة تعارض فكرة قديمة، والفكرة

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٤٦.
(٢) المصدر نفسه ص ٢٤٦
(٣) المصدر نفسه ص ٢٤٧

التي سادت في ذلك الوقت هي فكرة التعويل على حروف الكلمة وتلاؤمها، ثم تلاؤم الكلمات بعضها إلى جانب بعض، حتى نسب الرماني الإعجاز للتلاؤم بقوله: «وقد عم التحدي به للجميع لرفع الإشكال، وجاء على جهة الإخبار بأنه لا تقع المعارضة لأجل الإعجاز»[١]

وفي باب التلاؤم بالذات وضع الآيات التي تتحدث عن الإعجاز، وقد لاحظ صاحب المدونة هذه المسألة، وسجلها انتكاسة في رسالة الرماني.[٢]

وما كان لأحد أن يفهم أن الرماني ينسب الإعجاز للتلاؤم إلا الشيخ الذي رد هذا الرأي في الدلائل بقوله: «ويزعم أن الكلام إذا سلم من ذلك [أي من التنافر]، وصفا من شوبه كان الفصيح المشاد به والمشار إليه، وأن الصفاء أيضا يكون على مراتب يعلو بعضها بعضا، وأن له غاية إذا انتهى إليها كان الإعجاز».[٣] والرماني هو صاحب المراتب في التلاؤم، وهو المتحدث عن الإعجاز في رسالة مخصصة لهذا الغرض، بدليل أنه لم يجعل بقية أبواب البلاغة التي درسها في مراتب كما جعل باب التلاؤم.

أما الفكرة التي يرغب الشيخ في ترسيخها هي ضرورة توجيه الاهتمام للمعنى المقصود، والتأمل فيه، واستنتاج ما فيه من بلاغة، لأن التوقف عند الحروف والكلمات لا ينتج عنه أي تقدم في فهم الإبداع، بل إن له غاية يقف عندها، فإذا تمكنا من تحديد المتلائم والمتنافر دون نظر للمعاني التي تحتها، فإننا لا نصل من هذا البحث إلى نتيجة، ولعله هذا هو أحد أسباب تحجر البلاغة.

ولأهمية هذا الشاهد، جعل له الشيخ مدخلا خاصا به من الجمل المصنوعة، فكما يكون الفعل والفاعل خبرا للمبتدأ في جملة: «زيد قام أبوه»، كذلك يكون مجموع الجملتين شرطا، ومثل ذلك يكون مجموع الجملتين في العطف.

---

(١) النكت في إعجاز القرآن ص ٩٦ – ٩٧.
(٢) انظر المدونة ٢/ ٣٠٣
(٣) دلائل الإعجاز ص ٥٨

وبذلك جعل الشيخ مجموع قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ معطوفا على مجموع قوله سبحانه: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ ۞ وَلَكِنَّا أَنشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ﴾ دون أن نقتطف جملا من السياق، ونعطف بعضها على بعض، لأن ذلك ينتج عنه تغيير في المعاني، كما ينتج عنه معان لم تكن مقصودة في السياق.[1]

النموذج الثاني: شواهد شعرية من مبحث الحذف (حذف المفعول به)

احتفى الشيخ بحذف المفعول به احتفاء خاصا **بقوله**: «فإني أتبع ذلك ذكر المفعول به إذا حذف خصوصا، فإن الحاجة إليه أمس، وهو بها نحن بصدده أخص، واللطائف كأنها فيه أكثر، ومما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر».[2]

وقبل أن يذهب الشيخ إلى الشواهد، أكد ما هو أساس نظريته في «معاني النحو» من أن النظم مترابط بعضه ببعض، وأن «معاني النحو» هي التي تقوم بهذا الدور، وأنك في جملة «ضرب زيد عمرًا» إنما تقصد إلى وقوع الضرب من زيد على عمرو خاصة وليس على غيره، فالكلام مقصود كله ومترابط.

وقسم الشيخ حذف المفعول قسمين:

١ – قسم يحذف من الأصل، بحيث لا يكون له مفعول يمكن النص عليه، وذلك بقصد إثبات المعاني في ذاتها دون ربطها بمفعول محدد، كأن تقول: «فلان يضر وينفع»، دون تحديد لمفعول للضر والنفع، فيكون القصد من الجملة هو إثبات قدرته على الضر والنفع دون تحديد، ومنه قوله تعالى ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى﴾ [القمر: ٤٨]، والمعنى أنه هو الذي منه الإغناء والإقناء.

٢ – وقسم آخر يكون له مفعول معلوم، يمكن النص عليه، ولكنه يحذف، ثم قسمه الشيخ هو الآخر قسمين:

---

(١) أنظر ص ٢٤٧ من دلائل الإعجاز وما بعدها.
(٢) المصدر نفسه ص ١٥٣.

أ – جلي لا تدخله الصنعة مثل قولهم: «أصغيت إليه» يقصد بذلك «أذني»

ب – خفي يتفنن ويتنوع، وتدخله الصنعة، وهو أنواع هي موضوع هذا المبحث.

خطوات الاستشهاد:

١ – التمهيد:

جعله الشيخ من الجلي الواضح، من مثل قولهم: «أصغيت إليه»، وهم يريدون «أذني»، و «أغضيت عليه»، والمعنى «جفني» [١]

٢ – التقعيد: قول عمرو بن معدي كرب[٢] :

فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي أَنْطَقَتْنِي رِمَاحُهُمْ نَطَقْتُ ولَكِنَّ الرِّمَاحَ أَجَرَّتِ[٣]

لم يقل الشاعر «ولكن الرماح أجرتني» كما قال «أنطقتني»، والسبب في ذلك أن يجعلها قضية عامة في كل شاعر لا يكون قومه أهل شجاعة ونزال، فإنه لا يجد ما يقوله في مدحهم بالشجاعة. **قال** الشيخ:

والسبب في ذلك أن تعديتك له توهم ما هو خلاف الغرض، وذلك أن الغرض هو أن تثبت أنه كان من الرماح إجرار وحبس الألسن عن النطق، وأن يصحح وجود ذلك، ولو قال: «أجرتني» جاز أن يتوهم أنه لم يعن بأن يثبت للرماح إجرارا، بل الذي عناه أن يبين أنها أجرته..... فلما كان في تعدية «أجرت» ما يوهم ذلك، وقف

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٥٥.

(٢) **عمرو بن معدي كرب** : هو عمرو بن معدي كرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي ، فارس اليمن ، وصاحب الغارات المذكورة ، وفد على المدينة سنة ٩ هـ في عشرة من بني زبيد فأسلم وأسلموا وعادوا ، ولما توفي النبي صلى الله عليه وسلم ارتد عمرو في اليمن ، ثم رجع إلى الإسلام ، فبعثه أبوبكر إلى الشام فشهد اليرموك ، وذهبت فيها إحدى عينيه، وبعثه عمر إلى العراق فشهد القادسية ، وكان عصي النفس ، أبيها فيه قسوة الجاهلية ، يكنى أباثور ، وأخبار شجاعته كثيرة. له شعر جيد أشهره قصيدته التي يقول فيها :

إذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

توفي على مقربة من الري ، وقيل قتل عطشا يوم القادسية.انظر ترجمته في : الشعر والشعراء ص ٩٧ ، المؤتلف والمختلف ص ٢٠٣ ، معاهد التنصيص ٢/ ٢٤٠ ، الأعلام ٥/ ٢٦٠ – ٢٦١ ، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٢/ ٥٨٤، تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين م٢ ج٢ ص ٣٤٢.

(٣) دلائل الإعجاز ص ١٥٧

فلم يعد البتة، ولم ينطق بالمفعول، لتخلص العناية لإثبات الإجرار للرماح، وتصحيح أنه كان منها، وتسلم بكليتها لذلك[١]

٣ –**التأييد**: قول جرير[٢]:

أَمَنَّيْتِ المُنَى وخَلَبْتِ حَتَّى تَرَكْتِ ضَمِيرَ قَلْبِي مُسْتَهَامَا

وحال هذا الشاهد مثل حال شاهد التقعيد، حيث حذف الشاعر المفعول به من الفعل «أمنيت» فلم يقل «أمنيتني»، ومن الفعل «خلبت» فلم يقل: «خلبتني»، ليجعل هذا الفعل صفة ملازمة لها، أو هو خلق فيها لا يخصه وحده، وهذا يشعر الشاعر بالراحة النفسية لأنه لم يكن هو بالذات الذي عانى من هذا الفعل. **قال** الشيخ: «الغرض أن يثبت أنه كان منها تمنية وخلابة، وأن يقول لها: أهكذا تصنعين؟ وهذه حيلتك في فتنة الناس؟ »[٣]

٤ – **التعزيز**: قول طفيل الغنوي[٤]:

جَزَى الله عنَّا جعفرا حين أزْلَقَتْ بِنَا نَعْلُنَا في الْوَاطِئِينَ فَزَلَّتِ

أبَوْا أنْ يَمَلُّونَا ولَوْ أنَّ أمَّنَا تُلاقِي الذي لاقُوهُ مِنَّا لَمَلَّتِ

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٥٧.

(٢) **جرير**: هو أبو حزرة جرير بن عطية بن الخطفي واسمه حذيفة بن بدر بن سلمة ، ولد بالعراق في خلافة علي ، كان عفيفا وهو من أغزل الناس شعرا ، واشتهر بمهاجاة الفرزدق والأخطل. روي أن جريرا انتقل في أواخر عمره إلى ضيعة له بالحجر في اليمامة ، فمات فيها سنة ١١٠ هـ ، وقيل كان ذلك بعد وفاة الفرزدق بستة أشهر. انظر ترجمته في : الشعر والشعراء ص ١٢٤ ، معاهد التنصيص ٢/ ٢٦٢ ، تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ١/ ٢١٥ – ٢١٩ ، الأعلام ٢/ ١١٩ ، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ١/ ٤٨٤ ، تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين م٢ ج٣ ص ٦٧.

(٣) دلائل الإعجاز ص ١٥٨.

(٤) **طفيل الغنوي**: هو طفيل بن عوف بن كعب من بني غنى من قيس عيلان ، شاعر جاهلي فحل من الشجعان ، وهو أوصف العرب للخيل ، وربما سمي «طفيل الخيل» لكثرة وصفه لها ، ويسمى أيضا «المحبر» بتشديد الباء لتحسينه شعره. عاصر النابغة الجعدي ، وزهير بن أبي سلمى ، ومات بعد مقتل هرم بن سنان ، له ديون شعر صغير ، وكان معاوية يقول : خلوا لي طفيلا وقولوا ما شئتم في غيره من الشعراء. توفي نحو ١٣ ق هـ. انظر ترجمته في : الشعر والشعراء ص ١٢٠ ، تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ١ / ١١٩ ، الأعلام ٣/ ٢٢٨ ، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٢/ ١٥ ، تاريخ التراث العربي م٢ ج٢ ص ١٧٩.

هُـمُ خَـلَطُونَا بِالنُّفُـوسِ وألْـجَؤُوا إلـى حُـجُـرَاتٍ أدْفَـأتْ وأظَلَّـتِ[١]

جعل الشيخ هذه الأبيات من بارع ذلك ونادره، وهذه الأبيات حذف منها المفعول في أربعة مواضع هي: «ملَّت» و «ألجأوا» و «أدفأت» و «أظلت»، حيث كان في السياق المعتاد من الممكن أن تكون: «ملتنا» و «ألْجأونا» و «أدفأتنا» و «أظلتنا»، فلم يعد هذه الأفعال إلى مفاعيلها المعروفة من أجل أن يثبت بها صفة، ويجعلها شيئا مستمرا ، ويؤكد على وجوده . **قال** الشيخ:

> وهكذا قوله: «ولو أن أمنا تلاقي الذي لاقوه منا لملت» يتضمن أن من حكم مثله في كل أم تمل وتسأم، وأن المشقة في ذلك إلى حد يعلم أن الأم تمل له الابن وتتبرم به، مع ما في طباع الأمهات من الصبر على المكاره في مصالح الأولاد، وذلك أنه وإن قال «أمنا» فإن المعنى على أن ذلك حكم كل أم مع أولادها، ولو قلت: «ملتنا»، لم يحتمل ذلك؛ لأنه يجري مجرى أن تقول: «لو لقيت أمنا ذلك لدخلها ما يملها منا»، وإذا قلت: «ما يملها منا» فقيدت، لم يصلح لأن يراد به معنى العموم، وأنه بحيث يمل كل أم من كل ابن. وكذلك قوله: «إلى حجرات أدفأت وأظلت» لأن فيه معنى قولك: «حجرات من شأن مثلها أن تدفىء وتظل» أي هي بالصفة التي إذا كان البيت عليها أدفأ وأظل. ولا يجيء هذا المعنى مع إظهار المفعول، إذ لا تقول: «حجرات من شأن مثلها أن تدفئنا وتظلنا»، هذا لغو من الكلام.[٢]

نموذج إضافي من شواهد التعزيز:

الثلاثي الذي يبدأ بالفعل «زعم»

وهي ثلاثة شواهد شعرية متعاقبة، كلها تبدأ بهذا الفعل «زعم»، وقد استعرضها الشيخ في سياق تناوله لاستئناف الجمل وترك عطفها، عندما كان يعلل الاستئناف في قوله تعالى: ﴿**اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾ [البقرة: ١٥] ، فذكر أمرا جديدا لم يذكره في سياق الشواهد السابقة **بقوله** :

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٥٨

(٢) المصدر نفسه ص ١٦٠ – ١٦١.

هذا، وههنا أمر سوى ما مضى يوجب الاستئناف وترك العطف، وهو أن الحكاية عنهم بأنهم قالوا كيت وكيت، تحرك السامعين لأن يعلموا مصير أمرهم وما يصنع بهم، وأتنزل بهم النقمة عاجلا أم لا تنزل ويمهلون، وتوقع في أنفسهم التمني لأن يتبين لهم ذلك. وإذا كان كذلك، كان هذا الكلام الذي هو قوله: «الله يستهزىء بهم»، في معنى ما صدر جوابا عن هذا المقدر وقوعه في أنفس السامعين، وإذا كان مصدره كذلك، كان حقه أن يؤتى به مبتدأ غير معطوف، ليكون في صورته إذا قيل: «فإن سألتم قيل لكم: «الله يستهزىء بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون». [١]

فوضح الشيخ الفكرة، ومهد لها بالشاهد القرآني، ثم توجه صوب الشواهد الشعرية معززا لها ومقويا، **فقال**: «وإذا استقريت وجدت هذا الذي ذكرت لك، من تنزيلهم الكلام إذا جاء بعقب ما يقتضي سؤالا، منزلته إذا صرح بذلك السؤال. » [٢]

الشاهد الأول: تقعيد، وهو قول الشاعر[٣]:

زَعَمَ الْعَوَاذِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا ولَكِنْ غَمْرَتِي لا تَنْجَلِي

وصف الشيخ هذا الشاهد باللطف، ثم فسره وشرحه بنفسه **فقال**: «لما حكى عن العواذل أنهم قالوا: «هو في غمرة»، وكان ذلك مما يحرك السامع لأن يسأله فيقول: «فما قولك في ذلك، وما جوابك عنه؟» أخرج الكلام مخرجه إذا كان ذلك قد قيل له، وصار كأنه قال: «أقول صدقوا، أنا كما قالوا، ولكن لا مطمع لهم في فلاحي»، ولو قال: «زعم العواذل أنني في غمرة وصدقوا»، لكان يكون لم يضع في نفسه أنه مسؤول، وأن كلامه كلام مجيب. » [٤]

الشاهد الثاني: تأييد وهو قول الشاعر[٥]:

زَعَمَ العَوَاذِلُ أَنَّ نَاقَةَ جُنْدُبٍ بِجَنُوبِ خَبْتٍ عَرِّيَتْ وأَجَمَّتِ

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٣٥

(٢) المصدر نفسه ص ٢٣٥.

(٣) لم أعثر على قائله.

(٤) دلائل الإعجاز ص ٢٣٥ – ٢٣٦

(٥) هو جندب بن عمار ، وليس له ترجمة.

كَذَبَ الْعَوَاذِلُ لَوْ رَأَيْنَ مُنَاخَنَا بالقَادِسِيَةِ قُلْنَ: لَجَّ وذَلَّتِ[١]

ومرة أخرى يقابلنا التماثل بين شاهد التقعيد، وشاهد التأييد، وقد زاد الشيخ يقينا فيما ذهب إليه، لما رأى الشاعر قد وضع الظاهر موضع المضمر، فقال: «كذب العواذل»، ولم يقل: «كذبن»، الأمر الذي يؤكد أمر القطع والاستئناف وتقدير الجواب. قال الشيخ: «وذلك أنه لما أعاد ذكر العواذل ظاهرا، كان ذلك أبين وأقوى لكونه كلاما مستأنفا، من حيث وضعه وضعا لا يحتاج فيه إلى ما قبله، وأتى فيه مأتى ما ليس قبله كلام».[٢]

الشاهد الثالث: تعزيز وهو قول الشاعر[٣]:

زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ لَهُمْ إِلْفٌ وليْسَ لَكُمْ إِلافُ[٤]

وهذا الشاهد هو الأغمض في هذه الشواهد بسبب أنه لم يصرح بالتكذيب، ولكنه ذكر ما يتضمنه التكذيب من أنهم لا يصلحون أن يكونوا إخوة لقريش، لأن قريش لهم إلف، والمقصد بالإلف هو ما تعودوه وألفوه من الخروج للتجارة في رحلتين مشهورتين: رحلة في الصيف تتوجه للشام، ورحلة أخرى في الشتاء تتوجه لليمن، وقد تميزوا بهاتين الرحلتين، بينما لا يعرف عن هؤلاء ما علم عن قريش[٥].

---

(١) لجَّ : أوغل في السير وتمادى. وذلت : ناقة سهلة منقادة من قولهم : ناقة ذلول.

(٢) دلائل الإعجاز ص ٢٣٦

(٣) **للمساور بن هند** : هو مساور بن قيس بن زهير العبسي ، شاعر معمر ، قيل ولد في حرب داحس والغبراء قبل الإسلام ، بنحو خمسين عاما ، وكان أعور ، قال المرزباني : هو من المتقدمين في الإسلام هو وأبوه وجده أشراف من بني عبس ، شعراء فرسان ، وقال البغدادي : كان يهاجي المرار الفقعسي ، وأورد له أبياتا رقيقة في هجاء بني أسد ، توفي تقريبا سنة ١٥٤ هـ. انظر ترجمته في : الشعر والشعراء ص ٨٨ ، معاهد التنصيص ١ / ٢٨٣ ، الأعلام ٧/ ٢١٤.

(٤) ألفوا وتعودوا الرحلتين المعروفتين للتجارة ، وهما رحلة الشتاء إلى اليمن ، ورحلة الصيف إلى الشام.

(٥) الشاعر يهجو بني أسد في ادعائهم الانتماء لقريش ، وأنهم إخوتهم ، وبعد البيت قوله :

أولئك أومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو أسد وخافوا

وفي هذا البيت الثاني تناص واضح مع قوله تعالى من سورة قريش : ﴿ **الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ**﴾ [قريش : ٤] . والشاهد فيه : حذف الاستئناف وإقامة شيء آخر مقامه يدل على ذلك المحذوف. فالمحذوف هنا جملة الاستئناف ، فكأنهم قالوا : أصدقنا أم كذبنا ، فقيل : كذبتم ، فحذف هذا الاستئناف ، وأقيم قوله : «لهم إلف ، وليس لكم إلاف» مقامه ، لدلالته عليه ، فصار كالبيان له«انظر الشواهد الشعرية ٢/ ٦٣١.

خصائص الشواهد التكميلية:

١ - أنها أرقى نظما.

٢ – هي عادة ما تحوز إعجاب الشيخ، وتستحق منه عبارات الإكبار والثناء.

٣ – إذا ترقت هذه الطائفة حتى بلغت القمة، يكون الشيخ قد بلغ الموضع الذي عليه أن يرصعه بشاهد التتويج.

أما بقية الأنواع الأخرى مما يتكرر في الكتاب، فإنها في خدمة هذه الأنواع الخمسة وإن كان يغلب عليها أن تكون لها علاقة بالمتلقي في جدله مع الشيخ، واعتراضاته على بعض الشواهد بسبب إشكالية صادفته في فهمها.

وهناك شواهد أخرى في الكتاب لم تتكرر، ولكنها ترد مرة واحدة يقتضيها الموضع الذي ترد فيه.

***

obeikandl.com